الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجاري

المرجع : ...../2021

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

التحليل المالي المقارن وأهميته في تقييم أداء البنوك
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطلبة:

- بوبكر عزيزة
- بودراع غادة

تحت إشراف:

ذ. محمد بوطلاعة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
مشري فريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ الصوف ميلة	رئيسا
بوبكر ياسين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا
بوطلاعة محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2021/2020

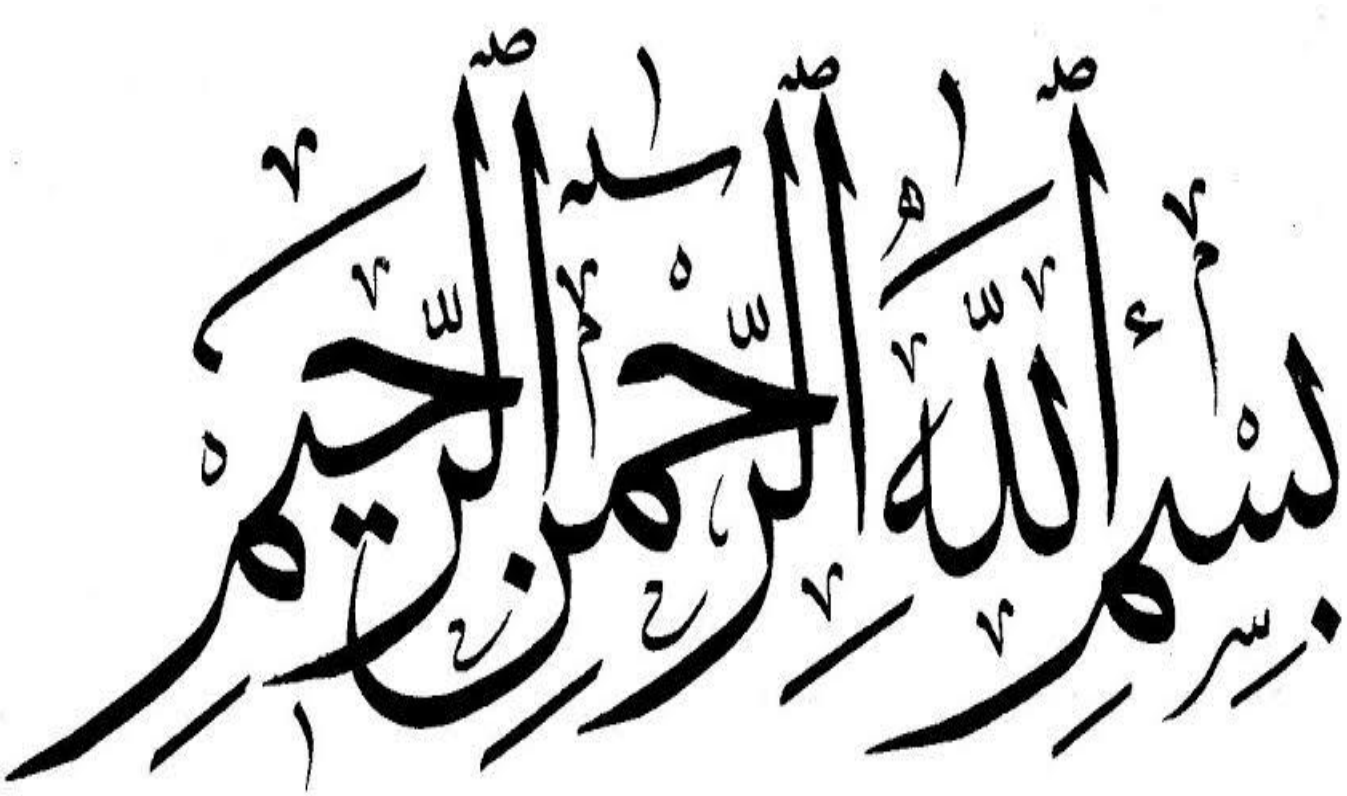
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد الله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي انعم علينا بنعمة العلم .

ان هدا العمل هو محطة الانتصار وثمار جهد وتعب سنوات عديدة، منى الله فيها علينا بالصبر والإيمان والقوة فالحمد الله ثم الحمد الله الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم.

كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى البروفيسور الدكتور " **بوطلاعة محمد**" الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وتوجيهنا وتصحيح أخطائنا فكان نعم المعلم الناصح الصابر.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل العاملين بمكتبة الجامعة ومساعدتهم لنا طول فترة انجاز هدا العمل.

وفي الأخير هده رسالة شكر واعتراف وامتنان بالجميل لكل اساتدتنا الكرام من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

إهداء

الحمد الله الذي هداني ويسر لي أمري وأنار لي دربي ووفقني لانجاز هدا العمل

بكل حب احترام انحني تواضعا لأهدي ثمرة جهدي هدا إلى من اعدل في تربيتي وكان لي السند والأمان

إلى مثالي في الصبر والاجتهاد إلى من علمني معني تحدي الظروف وغرس في نفسي وقلبي الأمل

والثقة إلى **أبي** الغالي أطال الله في عمره.

إلى التي لا يطيب النهار إلا برؤيتها إلى من حملتني وهنا على وهن واثرتتني على نفسها إلى من تقف

كلمات الحب خاضعة أمامها إلى مدرسة الأمان والبر ووصية الرحمن إلى **أمي** الحبيبة حفظها الله

وأدامها.

إلى من نشأت معهم إلى من لا تحلو الحياة ولا تكتمل إلا بهم إلى إخوتي، زوجة أخي، والى بنات وأولاد

العم.

إلى صديقاتي التي عشت معهم أحلى أيام الجامعة بل رفيقاتي دربي: **أمال، نائلة، وهيبة، بتول** أدام الله

صداقتنا.

إلى من لم تلده أمي إلى أخي وسندي فالجامعة: **أسامة**

إلى سندي وأعمدة البيت إلى من كان لهم الفضل بعد الله تعالي في الحفاظ على تماسك وترابط العائلة

إلى **جدي و جدتي** حفظهما الله

إلى من غادرني إلى دار الخلد إلى جداي رحمهما الله وجمعني وإياهما في الجنة.

اللهم إن أعطيتني نجاحا فلا تاخد تواضعي، وإذا أعطيتني تواضعا فلا تاخد اعتزازي بكرامتي.

يارب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت و باليأس إذا فشلت .

إليك أنت من تصحح مذكراتي الآن.

عزيزة

الحمد الله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم

اهدي ثمرة عملي هذا إلى من قال الله عز وجل:

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " الإسراء الاية24.

إلى الذي احمل اسمه بكل فخر إلى سندي وميلادي إلى الذي رافقني بالحب والرعاية والدعاء **أبي** الغالي أطال الله في عمره

إلى التي لا يطيب النهار إلا برئتها ولا تحلوا الأيام إلا بوجودها

إلى التي حمتني وهنا على وهن وآثرتني على نفسها **أمي** الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من كانوا معي في السراء والضراء إخوتي: **وليد، فاطمية.**

إلى كل من أحبهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

غادة

ملخص الدراسة:

التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء، وقد تناولت هده الدراسة موضوع التحليل المالي المقارن وأهميته في تقييم الأداء من خلال دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة للفترة الممتدة من (2017-2020)، إذ ركزت الدراسة على تحليل أداء البنك من خلال تحليل قائمة المركز المالي وباستخدام النسب المالية وبإتباع المنهج الوصفي التحليلي، هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر التحليل المالي المقارن على أداء البنك، وقد تم التوصل إلى أن التحليل المالي المقارن من أهم الأساليب المعتمدة في الجانب المالي للبنك للكشف عن الوضعية المالية له، حيث يتم تحليل الوضعية للبنك انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة وأهم قائمة مالية يتم اعتمادها هي الميزانية العامة، أداء البنك كان متذبذب خلال السنوات الأخيرة، تتمثل نقطة قوة البنك في قدرته على اجتذاب الودائع مما يوفر سيولة للبنك، فحين نقطة ضعفه تشكلت في عدم استفادته من القروض الممنوحة لوكالات تشغيل الشباب ودلك لإعفاء هده الأخيرة من السداد.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي، التحليل المالي المقارن، تقييم الأداء، النسب المالية.

Summary of the study :

Financial analysis is an organized processing of available data with a view to obtaining information used in the decision-making and performance evaluation process, and this study addressed the subject of comparative financial analysis and its importance in evaluating performance through a field study of the Agricultural and Rural Development Bank Mila for the period from (2017-2020), where the study focused on analysing the bank's performance through analysis of the financial center list and using financial ratios and following the analytical descriptive approach, The study aimed to identify the impact of comparative financial analysis on the bank's performance, and it was found that comparative financial analysis is one of the most important methods adopted in the financial aspect of the bank to reveal its financial situation, where the position of the bank is analyzed from the accounting documents available and the most important financial list adopted is the general budget, the bank's performance has been fluctuating in recent years, the strength of the bank is its ability to attract deposits, which provides liquidity to the bank, when His weakness was that he did not benefit from loans to youth employment agencies and that he was exempted from repayment.

Keywords:

Financial analysis , Comparative financial analysis, performance assessment, financial ratios.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

محتويات	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة عامة	أ-هـ
الفصل الأول: عموميات حول التحليل المالي المقارن	
تمهيد	06
المبحث الأول: الإطار النظري لتحليل المالي المقارن	07
المطلب الأول: التحليل المالي وأهدافه	07
المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي المقارن	08
المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي المقارن واهم الأطراف المستفيدة منه	11
المبحث الثاني:الأدوات المستخدمة في التحليل المالي المقارن لتحليل القوائم المالية	15
المطلب الأول: القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي المقارن	15
المطلب الثاني: أساليب التحليل المالي المقارن	21
المطلب الثالث: النسب المالية	22
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: تقييم أداء البنوك	
تمهيد	30
المبحث الأول:الإطار النظري للبنوك	31
المطلب الأول:ماهية البنوك	31
المطلب الثاني:أنواع البنوك	32
المطلب الثالث:وظائف البنوك	34
المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء	38

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء	38
المطلب الثاني:الأهداف والعوامل المؤثرة في تقييم الأداء وأنواعه	40
المطلب الثالث: قواعد تقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها	43
خلاصة الفصل	46
الفصل الثالث: التحليل المالي المقارن وأهميته في تقييم أداء البنوك (دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية – ميلة –)	
تمهيد	47
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	48
المطلب الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	48
المطلب الثاني: نبذة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–	53
المطلب الثالث: مهام والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–	55
المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–	58
المطلب الأول: تحليل ميزانية البنك لسنة 2020	58
المطلب الثاني: عرض النتائج وتمثيلها بيانيا (2017–2020)	62
المطلب الثالث: تفسير نتائج المؤشرات (2017–2020)	70
خلاصة الفصل	73
الخاتمة	74
قائمة المراجع	77
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج الميزانية العمومية لأحد المصارف التجارية الحديثة	20
02	وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة	54
03	نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة خلال سنة 2020	58
04	نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2020	59
05	نسبة معدل العائد على الودائع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2020	59
06	نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات لبنك الفلاحة 2020	60
07	نسبة التمويل الخارجي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية2020	60
08	نسبة التمويل الداخلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 2020	61
09	نسب السيولة النقدية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة (2017-2020)	62
10	معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (2017-2020)	63
11	نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (2017-2020)	64
12	معدل العائد على الودائع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (2017-2020)	65
13	نسبة التمويل الخارجي لأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2017-2020)	66
14	نسبة التمويل الداخلي لأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2017-2020)	67
15	نسبة المديونية طويلة الأجل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (2017-2020)	68
16	نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (2017-2020)	69

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجهات المستفيدة من التحليل	14
02	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة	57
03	التغير في نسبة السيولة النقدية (2017-2020)	62
04	التغير في معدل العائد على حقوق الملكية	63
05	التغير في نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	64
06	التغير في معدل العائد على الودائع	65
07	التغير في نسبة التمويل الخارجي للأصول	66
08	التغير في نسبة التمويل الداخلي	67
09	التغير في نسبة المديونية طويلة الأجل	68
10	التغير في إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات	69

مقدمة عامة

مقدمة:

عرف الاقتصاد العالمي عدة أزمات أدت إلى إحداث تغيرات جذرية في معالمه، فبعد أزمة الكساد العالمي والتي شلت مختلف المؤسسات المالية وخاصة البنوك التي تعد القلب النابض للنظام المالي، إذ تعد فاعلية الجهاز المصرفي وكفاءته مؤشرا هاما يدل على الاستقرار الاقتصادي للبلدان وتقدمها في مختلف القطاعات الاقتصادية، ونظرا لهده الأهمية كان لابد لهده المصارف أن تعيد النظر في الاستراتجيات التي تعتمدها في تقييم أدائها وتبني أساليب أكثر فعالية فبرز بدلك أسلوب التحليل المالي حيث يعد أسلوب علمي هام يساعد في تقييم أداء البنوك كونه عملية تقوم بتحويل الكم الهائل من المعلومات و البيانات إلى كم اقل ذات دلالة مالية، فحين يعد تقييم الأداء تقنية هامة تستعملها المصارف لتفادي المخاطر التي تعرقل مسار نشاطها وتعتمد هده التقنية اعتمادا كاملا على منهج التحليل المالي الذي شغل حيزا جيدا من اهتمام الباحتين المختصين وشهد تطورا كبيرا، إذ ظهرت عدة أنماط تحليلية من بينها النمط "المقارن" أو ما يعرف **بالتحليل المالي المقارن.**

ويعد التحليل المالي المقارن أسلوب هاما في نظام السياسة المالية للبنوك حيث يعمل على تحليل القوائم المالية المتشابهة خلال عدة سنوات ويقدم بدلك صورة واضحة ودقيقة عن الوضعية المالية للبنوك ومدى كفاءتها في توظيف مواردها المالية المتاحة وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف مما يساعد بشكل كبير على معرفة الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تساعد على تعزيز المركز المالي للبنوك.

إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية التحليل المالي المقارن في تقييم أداء البنوك وتحديد نجاعة نظامها المالي؟

هده الإشكالية تضم في طياتها مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- ✓ ما المقصود بكل من التحليل المالي المقارن، تقييم الأداء ؟
- ✓ كيف يتم تقييم الأداء للبنوك في ظل أسلوب التحليل المالي المقارن، و ما هي أهم القوائم اللازمة لدلك؟
- ✓ ما مدى نجاعة التحليل المالي المقارن في تقييم أداء البنوك (بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة–)؟
- ✓ كيف تساهم المؤشرات المالية في تقييم الأداء للبنوك؟

فرضيات البحث:

لأجل لإحاطة بجوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ التحليل المالي المقارن أسلوب علمي لعملية تقييم الأداء التي تعد تقنية رقابية لعمل البنوك.
- ✓ يتم تقييم الأداء في البنوك في ظل أسلوب التحليل المالي المقارن بالاعتماد على أسلوبي التحليل الأفقي والعمودي وباستخدام النسب المالية.
- ✓ قائمة المركز المالي لبنك من أهم القوائم المعتمدة في التحليل المالي المقارن.
- ✓ يتسم أسلوب التحليل المالي المقارن بعدم نجاعته في تقييم أداء البنوك(بنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–).
- ✓ استخدام المؤشرات المالية يسمح بتحديد المشاكل وبالتالي اتخاذ القرار المناسب لتصحيحها.
- ✓ أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية شهد تراجع في سنوات الأخيرة خاصة سنة 2020.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ تحديد الأساليب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء.
- ❖ إبراز أهمية التحليل المالي المقارن كأداة لتحليل أداء البنوك.
- ❖ التعرف على اثر التحليل المالي المقارن على أداء البنوك.
- ❖ معرفة مدى تحقيق البنوك لأهدافها واحترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليه.
- ❖ تطبيق المؤشرات المالية المعتمدة على حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–.
- ❖ الحصول على قدر كافي من المعارف النظرية واكتساب خبرة التطبيق الميداني؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدارسة فيما يلي:

- ❖ إبراز أن الجانب المالي الأهم في تحقيق الأهداف والمعرفة الصحيحة لوضع البنك من خلال ترجمة المعلومات المسجلة في القوائم المالية وبالتالي تحسين الوضعية المالية للبنوك من خلال اكتشاف نقاط القوة وتدعميها أكثر واكتشاف نقاط الضعف ومحاولة معالجتها.
- ❖ تشخيص الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة– .

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار موضوع التحليل المالي المقارن والأهمية التي يشغلها لتقييم أداء البنوك في الأسباب تالية الذكر:

- ➢ أهمية الموضوع البالغة لدى مسيرين البنك وخاصة الفئة التي تشغل الوظيفة المالية.
- ➢ التعريف بأسلوب التحليل المالي المقارن ودوره في تقييم أداء البنوك.

- الاهتمام الشخصي بالاطلاع على كل ما يتعلق ب(S C F) والإدارة المالية للبنوك بحكم الموضوع بتخصص الدراسة.
- الرغبة في التعمق في دراسة التحليل المالي المقارن واكتساب خبرة ميدانية في مجال دراسة البنوك وتقييم أدائه

حدود الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة والتوصل إلى النتائج فان الدارسة ارتبطت بحدود مكانية و زمنية.

- الحدود المكانية: تمت الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة وكان بهدف التعرف على البنك.
- الحدود الزمنية: تم إجراء الدراسة للدورة (2017-2020) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة- بهدف معرفة وضعيته.

منهج البحث:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على مجموعة من المناهج كالتالي:

- **المنهج الوصفي:** تم الاعتماد عليه في الجانب النظري من خلال وصف سمات وخصائص كل من التحليل المالي المقارن ، تقييم الأداء وكذلك البنوك.
- **المنهج التحليل:** وتم الاستعانة به في دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -ميلة- من خلال تحليل القوائم المالية وباستخدام أسلوب النسب المالية.
- **المنهج الرياضي:** ودلك من خلال التعرض إلى تحليل بيانات القوائم المالية باستخدام البيانات المالية المحاسبية في دلك.

صعوبات الدارسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال دراستنا عدم تلقى الدعم الكافي من مسيرين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث انه لم يكن هنالك تعاون في منح المعلومات المالية وبالمصداقية الكاملة والتحجج بالسرية التامة لهده المعلومات فاكتفوا بمنحنا أرقام تقريبية لبياناتهم المالية، مما جعل الجانب التطبيق يميل بدرجة كبيرة إلى دراسة تقديرية وعملية تحليل الأداء اقل دقة.

الدراسات السابقة:

تعد المذكرة المقدمة مساهمة بسيطة في سبيل إثراء البحث العلمي، باعتبارها حلقة مكملة لسلسلة الدراسات السابقة، وأيضا لبنة جديدة يستند عليها ما يتقدم من دراسات لاحقة إن شاء الله، حيث إن هدا

البحث خلاصة تكامل مجموعة من البحوث السابقة المستفاد منها والتي نذكر منها على سبيل المثال مايلي:

- أطروحة ماجستير في علوم التسيير بعنوان: **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء** دراسة حالة شركة الاسمنت السعودية الفترة الممتدة من(2006-2010) جامعة متنوري قسنطينة لسنة 2011، أعدت من طرف بن مالك عمار.

تم طرح الإشكالية التالية:

-هل التكامل الوظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث، كفيل لتقييم عادل الأسهم الشركة وفقا لمؤشرات تقييم الأداء الحديثة؟

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعد التحليل المالي الحديث السبيل الوحيد لإعادة التوازن داخل السوق المالي، نظرا لابتعاده عن التزايد في المضاربة، بل يعمل على الحد منها؛
- يعطي التحليل الأساسي نتائج تحليلية بالشكل اللازم، يستطيع من خلالها المستثمر الوصول إلى أهدافه في ظروف تعد نوعا ما أمنة من مختلف الأخطار المالية؛
- يؤدي التكامل الوظيفي بين التحليل الكمي والتحليل الحديث، والتحليل النوعي الحديث للبيانات المالية إلى الإلمام بكل الجوانب الدراسية ما يسمح بوضع قيمة عادلة للأسهم.

- أطروحة ماجستير في علوم التسيير بعنوان:**دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات** دراسة حالة في المؤسسة الوطنية للانجاز القنوات في الفترة الممتدة من (2005-2008)، أعدت من طرف خروف جليلة، جامعة محمد بوقرة بومرداس لسنة 2009، تمحورت الإشكالية في :

- إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات؟

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- القوائم المالية تنتج عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بيها المؤسسة وتقييدها فيلا قائمتين هما الميزانية وجدول حساب النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري؛
- المؤسسة تقوم بمقارنة أدائها مع أداء المؤسسات الرائدة في مجال نشاطها والاختلاف في عرض القوائم المالية ؛
- الاختلاف في عرض القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها.

- أطروحة ماجستير في العلوم التجارية بعنوان: **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها** دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعات أجهزة القياس والمراقبة العامة

سطيف خلال الفترة (2004-2006) جامعة الحاج لخضر باتنة لسنة 2009، أعدت من طرف اليمين سعادة، تم طرح الإشكالية التالية:

-هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة؟ وتحديد المشاكل التي تعاني منها؟

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- عميلة تقييم الأداء يسعى من خلالها المقيم الكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها فالمستقبل ؛
- تحليل الوضعية المالية يتم انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم مذكرتنا إلى جانبين: جانب تطبيقي وجانب نظري .

حيث قسمنا الجانب النظري إلى فصلين كالتالي:

الفصل الأول: بعنوان عموميات حول التحليل المالي المقارن وتضمن مبحثين :

المبحث الأول: وتم فيه التعريف بالتحليل المالي بصفة عامة والتحليل المالي بصفة خاصة واهم مراحله الأطراف المستفيدة منه .

أم **المبحث الثاني:** فخصص لأهم الأدوات المستخدمة فالتحليل المالي المقارن.

الفصل الثاني: وتطرق **للإطار العام لتقييم أداء البنوك** بحيث شمل الفصل على مبحثين :

المبحث الأول: تناول التعريف بالبنوك أهم أنواعها ووظائفها.

فحين تضمن **المبحث الثاني:** أساسيات حول تقييم الأداء من مفهوم، أهداف واهم المراحل عميلة تقييم الأداء.

أم الجانب النظري فتضمن فصل واحد تمثل في :

الفصل الثالث: تحت عنوان **التحليل المالي المقارن وأهميته في تقييم أداء البنوك (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-ميلة-**) حيت تضمن مبحثين أساسين :

المبحث الأول: عبارة عن تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية لميله بصفة خاصة.

المبحث الثاني: تناول دراسة الوضعية المالية للبنك من خلال حساب وعرض نتائج ميزانية البنك.

وأخيرا **الخاتمة العامة.**

الفصل الأول:

عموميات حول التحليل المالي المقارن

تمهيد:

يشكل التحليل المالي بصفة عامة و التحليل المالي المقارن بصفة خاصة أسلوب محاسبي مهم لتحليل الأنشطة المالية المختلفة للمؤسسات و البنوك على حد سوى و تشخيصا لوضعيتها، حيث يعد هدا الأخير التقنية المثلى للوقوف على مدى كفاءة هده المؤسسات والحكم على أدائها ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها بالاعتماد على أدوات وأساليب تحليله معينة، وبالتالي تمكينها من الوصول إلى فهم أعمق لمراكزها المالية، وكدا مراقبة السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

و بناءا على ما سبق سيتم التطرق في هدا الفصل إلى إعطاء مفاهيم عامة حول التحليل المالي المقارن واهم الأدوات التي يعتمد عليها في مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي المقارن.

المبحث الثاني: الأدوات المستخدمة في التحليل المالي المقارن للتحليل القوائم المالية .

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل المالي المقارن

يعد التحليل المالي المقارن موضوع هام من مواضيع التسيير المالي، و عملية تفسير لمختلف القوائم المالية و وسيلة مساعدة على التخطيط المالي السليم و مصدر معلومات مهمة لمختلف الأطراف التي لها علاقة بمؤسسة معينة، حيث يبين التغيرات التي حدثت في مسار أعمالها خلال فترة معينة و اتجاهات تطورها مستقبلا.

المطلب الأول: التحليل المالي و أهدافه

أولا: تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي:

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشاة بقصد اتحاد القرارات[1].

و يعرف أيضا على انه: "عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم أعمال و تحديد الربحية على المدى الطويل و هو ينطوي على استخدام البيانات و المعلومات، لخلق نسب و نماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات الرشيدة، كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية و المنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة و الضعف"[2].

كما يعرفه أل شبيب بأنه "أسلوب التعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل و الأدوات، النسب المالية لتحليل العناصر المالية و الاقتصادية الخاصة و العامة المحيطة بالمشروع و تحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات[3].

---

[1]– محمد مطر, الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني, دار وائل للنشر, الطبعة الثالثة, الأردن, 2010, ص.3.

[2]– فهمي مصطفى الشيخ, التحليل المالي, الطبعة الأولى, فلسطين, 2008, ص ص. 2؛3.

[3]–حازم احمد فروانة, (اثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية). المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية, مجلد 10, العدد 3, جامعة أبي بكر بلقا يد, تلمسان, سبتمبر, 2018, ص. 482.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التحليل المالي على انه:

"طريقة فنية و علمية تستعمل في فحص القوائم المالية و تحليل البيانات الخاصة لمؤسسة ما خلال فترات زمنية معينة، يهدف إلى تشخيص المؤسسة و معرفة مركزها المالي و بالتالي إعطاء صورة واضحة و دقيقة عن أدائها لمختلف الأطراف المتعاملة معها سواء كانت داخلية أو خارجية.

ثانيا: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية [1]:

1- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛

2- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها و قدرتها على الاقتراض؛

3- تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة؛

4- الحكم على كفاءة الإدارة؛

5- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛

6- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقويم.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي المقارن

أولا: تعريف التحليل المالي المقارن

هنالك عدة تعريفات من بينها:

"أن التحليل المالي المقارن للقوائم المالية هو احد الأساليب التي يستخدمها المحلل المالي كدراسة وضعية المشروع، ووفقا لهدا الأسلوب فان المحلل المالي يأخذ ميزانيتين عموميتين أو أكثر للمشروع نفسه، أو أن يأخذ قائمتي دخل للمشروع نفسه تغطيان فترتين مختلفتين ويقارنهما مع بعضهما أخدا من القائمة الأقدم أساسا يتم عليه المقارنة ودلك بهدف استنتاج التغيرات سواء كانت ايجابية لصالح المشروع أو سلبية غير لصالحه"[2].

[1]- موسى مطر و آخرون, الإدارة و التحليل المالي, دار صفاء للنشر و التوزيع, الطبعة الثانية، الأردن, 2006, ص.159.

[2]- عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، 2005، ص.313.

كما يعرف على انه : "يتحقق التحليل المالي المقارن من وضع ميزانيات عموميات أو قوائم الدخل بعضها جانب بعض، ومراقبة التغيرات التي طرأت على كل بند، على مدى السنوات" [1] .

ويعرف كذلك كما يلي :

التحليل المالي المقارن أو ما يسمى أيضا بتحليل المؤشرات الاقتصادية على اعتبار أن الأرقام المجردة أو المطلقة التي تظهر لنا القوائم المالية و الكشوفات الملحقة بها، ما هي في حقيقة الأمر إلا مؤشرات اقتصادية كمية ومن واقع هده المؤشرات ممكن إعداد مؤشرات نوعية مختلفة عن طريق ربط مؤشرين اقتصاديين كميين مع بعضهما البعض بدلالة ومعنى، ففي هده المرحلة تتم المقارنة بين المؤشرات بمختلف الاتجاهات لغرض تحديد الانحرافات بحيث يصبح من الممكن تقييم الوضع بشكل عام حيث أن إجراءات المقارنة بين هده المؤشرات سواء كانت كمية أو نوعية من حيث درجة انخفاضها أو ارتفاعها وبالتالي معرفة اتجاهاتها[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التحليل المالي المقارن كالأتي :

يعد التحليل المالي المقارن احد أنواع التحليل المالي حيث يقوم بتحليل القوائم المالية لنفس المشروع أو المؤسسة وخلال فترات زمنية مختلفة عن طريق المقارنة بين البيانات المالية لميزانيتين عموميتين أو اكتر أو قائمتي دخل أو اكتر وبهدف معرفة التطورات والتغيرات التي طرأت في مسار العمل .

ثانيا: أهمية التحليل المالي المقارن

تتمثل أهمية التحليل المالي المقارن بصفة عامة فيما يلي[3]:

- ✓ يتناول التحليل المالي المقارن بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛
- ✓ يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

[1]–جميل احمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص.31.

[2]–قنيش محمد زكرياء ،التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة ميناء وهران)، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2019، ص.5.

[3]– وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي، إثراء للنشر و التوزيع، ، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص.16.

في حين تتمثل أهمية التحليل المالي المقارن بالنسبة للبنوك في النقاط التالية[1]:

- ✓ بالنسبة للبنك المركزي: يستخدم البنك المركزي التحليل المالي المقارن كأداة تمكنه من تحقيق أهدافه في مراقبة البنوك، كتحقيق البنك نسبة معينة من السيولة، أو الاحتفاظ بنسبة من الودائع كاحتياطي نقدي بالإضافة إلى كيفية توجيه الائتمان.
- ✓ بالنسبة لإدارة البنك: يقدم التحليل المالي المقارن للبنك معلومات عن مدى توظيفه لأمواله، بالإضافة إلى تطور البنك و بيان مواطن الضعف و القوة فيه، وإظهار مدى ربحية المجالات المختلفة لتوظيف الأموال مما يساعد إدارة البنك على التخطيط السليم و خفض تكاليف أداء خدمات البنك.
- ✓ بالنسبة للمودعين: يوفر التحليل المالي للمودعين لدى البنك معلومات تشعرهم مدى الأمان الذي يحققه لأموالهم المودعة لديه، ومدى قدرته على رد هذه الودائع في الوقت الذي يطلبونه بالإضافة إلى مدى قدرته على إقراضهم عند الحاجة.
- ✓ بالنسبة لحملة الأسهم: يهتم حملة الأسهم بمدى الكفاءة التي تداريها أموالهم مما يحقق لهم اكبر عائد، وهم بهذه الفئة التي تتحمل اكبر قدر من المخاطر لذلك نجدهم يهتمون بسلامة المركز المالي للبنك و كل المعلومات التي يحتاجون إليها و التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم التي يحصلون عليها عن طريق التحليل المالي المقارن للبنك.

[1]– حسين سمير عشيش، ظافر الكبيسي، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص–ص.22–23.

المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي المقارن و أهم الأطراف المستفيدة منه

أولا: مراحل التحليل المالي

تعتمد عملية التحليل المالي على مجموعة من الخطوات و المراحل التي تختلف باختلاف الهدف من التحليل و بعض الاعتبارات الأخرى، كالفترة الممنوحة للمحلل و نطاق التحليل، و يمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثلاثة التالية:

1- مرحلة الإعداد و التحضير:

حيث يقوم المحلل خلال هذه الخطوة بالخطوات التالية:

ا- تحديد الهدف من التحليل: وهي أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل، و المعلومات الواجب جمعها، و يقوم المحلل من هنا بتحديد الغرض من التحليل حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة فالمستثمر المرتقب على سبيل المثال يرغب بالتعرف على ربحية المنشات المتوفر فيها فرص الاستثمار، و يهتم كذلك بسياسات توزيع الأرباح المتبعة في هذه المنشات، بينما البنوك و المقرضون يهتمون بشكل أساسي بالتعرف على سيولة المنشات و قدرتها على سداد ديونها، بينما تولي الإدارة اهتماما خاص لتقييم الأداء في مختلف الإدارات و الأقسام؛

ب- مدى و نطاق التحليل: بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى و نطاق التحليل، هل سيشمل تحليله منشاة واحدة؟ أم سيتعداها لمنشات أخرى متشابهة؟ أم انه سيقتصر على منشاة واحدة، و هل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة[1].

ج- جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل: فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة عناصرها المختلفة لفترة زمنية معينة، و من ثم تحديد الالتزامات الجارية المطلوبات المتداولة لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء

[1]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2009، ص-ص.76-77.

النهائي للمشروع، فان البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات و الإرادات لفترة معينة و تحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المشروع مثل المبيعات و الإنتاج و الربحية[1] .

2- مرحلة التحليل:

و تشمل هذه المرحلة الخطوات التالية[2]:

أ- إعادة تبويب و تصنيف المعلومات: هي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلال تسهيل مهمة المحلل المالي و مساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة و الأهداف المنشودة، و قد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود و مجموعاتها و دمج بعض منها في بعضها الأخر في أحيان أخرى، وإعادة تصنيفها في حالات أخرى. و لعل أهم ما يحقق إعادة التبويب و التصنيف للمعلومات و القوائم المالية هو الثبات و الاتساق في عرض القوائم المالية و بالتالي إمكانية المقارنة خاصة عندما يشمل التحليل المالي أغراض منشاة أو أكثر من فترة مالية؛

ب- اختبار الأداة الملائمة للتحليل: يتطلب اختبار أداة و أسلوب تحليل عناية خاصة من المحلل، لما يشكله ذلك من اثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق و انسجام بين الأداة المختارة وبين أهداف التحليل من جهة و بين الأداة و المعلومات المتوفرة من جهة أخرى؛

ج- تحديد الانحرافات و أسبابه: وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنة الأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمنشاة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشاة نفسها لأعوام مختلفة أو تخص منشات منافسة في نفس القطاع. و تكمن أهمية رصد هذه الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المنشاة التي يستهدفها التحليل و قد تكون هذه الانحرافات ايجابية أو سلبية.

[1]- وليد ناجي الحيالي، مرجع سبق ذكره، ص.16.

[2]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع نفسه، ص-ص.77-82.

3- مرحلة الاستنتاجات و التوصيات:

تتضمن هذه الخطوة تفسير العلاقات التي تم الحصول عليها من المرحلة السابقة، من اجل التوصل إلى حكم صحيح حول السياسات المالية السائدة و المركز المالي للمنشاة و إمكانية التطور المتوفرة[1].

ثانيا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي المقارن

هناك أطراف متعددة تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي تسعى لها كل طرف من هذه الأطراف[2]:

أ- **إدارة المؤسسة:** إذ يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها، وقدرتها على تحقيق مصلحة المالكين و المساهمين و تمكينها من تحديد موقفها الاستراتيجي؛

ب- **المالكين و المساهمين:** في ظل فصل الملكية عن الإدارة لاسيما في الشركات المساهمة الكبيرة، فان الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسالة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين و المساهمين في إطار تعظيم ثروتهم؛

ج- **المستثمرين و الدائنون:** إذ تتم الاستفادة من نتائج التحليل من خلال قدرة الإدارة على تحقيق القدرة الإرادية و نصيب السهم الواحد من الأرباح و الأرباح الموزعة، أما بالنسبة للدائنين التحقق من قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية (الدين الأصلي و الفوائد)؛

د- **هيئة الأوراق المالية:** لمعرفة المعلومات عن الشركات و مدى مساهمتها في دعم الشفافية و إفصاح المعلومات و ضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية؛

هـ- **الغرف التجارية و الصناعية:** لتحقق من مدى المساهمة في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

كما يمكن تلخيص الجهات الداخلية والخارجية المستفيدة من التحليل المالي المقارن في الشكل التالي:

[1]-حسن سمير عشيش، ظافر الكبيسي،مرجع سبق ذكره، ص.30.

[2]- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص.31.

الشكل01: الجهات المستفيدة من التحليل

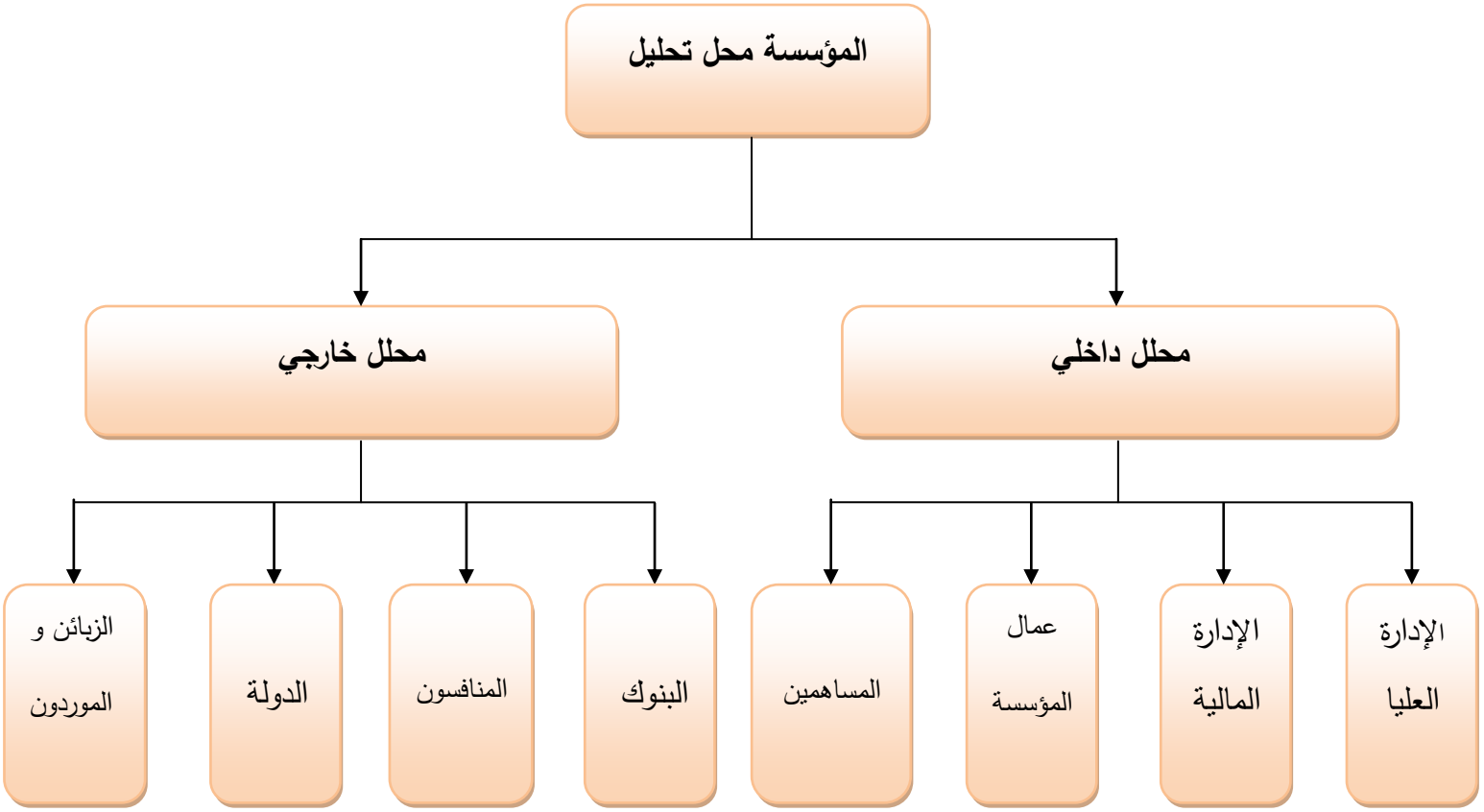

المصدر: زغيب مليكة، بوشنيفر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، سكيكدة، 2010.

المبحث الثاني: الأدوات المستخدمة في التحليل المالي المقارن لتحليل القوائم المالية

يعتمد المحلل المالي وغيرهم من المستخدمين في التحليل المالي مجموعة من الأدوات كونها توضح نوعية التأثير عند الحكم على الوضع الحقيقي للشركات والحصول على معلومات هي الأخرى نوعية تكشف مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي للمؤسسات المالية والمصرفية،وغالبا ما تكون هده الأدوات مكملة لبعضها البعض وليست بديلة عن بعضها البعض تساعد على تحليل مختلف القوائم المالية التي تعتبر مصدرا من أهم مصادر المعلومات التي يستند إليها التحليل المالي المقارن.

المطلب الأول: القوائم المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي المقارن

من أغراض النظام المحاسبي للمؤسسات المالية استخراج نتيجة الأعمال سواء كانت ربح أو خسارة خلال فترات معينة ومعرفة المركز المالي في نهاية الفترة المالية ودلك من خلال المعلومات المبوبة في القوائم المالية.

أولا: تعريف القوائم المالية

هي قوائم يتم إعدادها محاسبيا من اجل متابعة العمليات المالية خلال السنة المالية الخاصة بالمنشاة أو المؤسسة، وترتبط وظيفة الرقابة كواحدة من المهام الإدارية التي تساهم في بيان الوضع المالي للشركة أو المؤسسة أو بيئة العمل، فتحتوي على كافة التفاصيل المالية التي حدثت، وتساعد أيضا على اتخاذ القرارات في الموافقة أو عدم الموافقة على القيام بمشروع أو استثمار جديد، لدلك تعتبر القوائم المالية من أهم الإجراءات التي تحرص الشركات على تنفيذها وتقديم تقرير مفصل حولها في نهاية الفترة المالية[1].

ثانيا: أهمية القوائم المالية

ظهرت أهمية القوائم المالية في دعم القرارات الاقتصادية ودلك بتوفير المعلومات والبيانات التالية:

- قدرة المشروع على توفير السيولة النقدية (التدفق النقدي) وتوقيت هدا التدفق ومدى التأكد من حدوته؛
- قدرة المشروع على توفير النقد في التوقيت المناسب بما يؤكد قدرة المشروع على مجابهة المدفوعات النقدية المطلوبة مثل المرتبات وسداد الفواتير والفوائد على القروض في وقتها ورد الديون في مواعيدها والوفاء بتوزيعات الأرباح للمساهمين[2].

[1]– محمود عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الإسكندرية، مصر، 2009، ص.343.

[2]– سيد عطا الله، التدريب المحاسبي المالي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص.191 .

- التعرف على كفاءة الأداء العام للبنك والتعرف على نقاط القوة والضعف بما يعطي مؤشرا عن مواطن تحسين الأداء؛
- قياس المخاطر التي تتعرض لها استثمارات البنك، و ترشيد القرارات المالية؛
- تحليل مسببات الأرباح أو الخسائر بالبنك، والمقارنة بين الأداء الفعلي للبنك، و أداء البنوك الأخرى للتعرف على نقاط القوة والضعف[1].

ثالثا: أنواع القوائم المالية

تنقسم القوائم المالية إلى ما يلي:

***1*- قائمة الدخل:**

تعكس قائمة الدخل الطبيعية المالية للمصرف حيث تشكل الفوائد على القروض الممنوحة وعلى محفظة الاستثمارات مجمل مصادر ربحيته، كما تشكل مدفوعات المصرف على شكل فوائد المصاريف الرئيسية للمصرف، ولكي يحقق المصرف أرباحا فيجب أن تكون عوائده من المقبوضات تغطي نفقاته ومدفوعاته خلال نفس المدة .

يتألف حساب الأرباح والخسارة من جانبين:

ا- **جانب الإيرادات** و توضح فيه جميع إيرادات المصرف وتتكون من العناصر التالية :(الفوائد المقبوضة، العمولات المقبوضة، فرق العملة، توزيعات أرباح شركات تابعة وحليفة، إيرادات محفظة الحوالات المخصومة).

ب- **جانب المصروفات** ويضم العناصر التالية:(الفوائد المدفوعة، العمولات المدفوعة، المصاريف الإدارية، المصاريف العمومية، الاستهلاكات المتنوعة)[2].

2- قائمة التدفقات النقدية:

هده القائمة توضح التدفقات النقدية أي النقد الذي تم تدفقه إلى الشركة (أو خارج الشركة) عن طريق شراء مواد وخامات وسداد الديون وغيرها، حيث أن قدرة الشركة على إدارة التدفقات النقدية هي أمر هام يؤثر في

[1]-محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص.52.

[2]-اسعد حميد العلي، إدارة المصاريف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص87-91.

مستقبل الشركة ولدلك كانت هده القائمة وسيلة لتوضيح هدا الأمر، هده القائمة تتكون من مجموع الزيادة والنقص التي حدثت في التدفقات النقدية نتيجة لما قامت به الشركة من تعاملات (بيع وشراء وسداد الديون)[1].

3- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين:

هذه القائمة إضافية وهي توضح قيمة حقوق المساهمين التراكمية وتفصيلات دلك من رأس المال وأرباح محتجزة، حيث انه كلما زادت حقوق المساهمين عن رأس المال يعني انه كلما زادت القيمة التراكمية للأرباح المحتجزة كلما كان دلك أفضل للمساهمين لأنه يعني أن حقوقهم متزايدة بمعنى أن استثماراتهم وأموالهم تزيد أيضا، وهنالك تقرير مهم يتم إعداده قبل القوائم هو ميزان المراجعة، وهو عبارة عن كشف حساب كلي لكل الحسابات التي تتعامل معها الشركة.

يحتوي على جانبين احدهما مدين والآخر دائن ولابد من تطابقهما قبل البدء بإعداد القوائم المالية ومن خلال ميزان المراجعة يتم الحصول على أرصدة الحسابات التي سيتم إدراجها في القوائم المالية[2].

4- قائمة المركز المالي أو كشف الميزانية:

4-1- تعريف قائمة المركز المالي:

وهي قائمة تبين المركز المالي للمنشاة في تاريخ معين، ويمكن تشبيهها بصورة مالية للمنشاة في لحظة معينة، حيث تبين ممتلكات المشروع وما على المشروع من التزامات خلال فترة مالية معينة، و لقائمة المركز المالي أكثر من شكل و عليه فان المهم عند إعدادها اختيار الشكل الملائم لطبيعة عمل المنشاة من حيث كونها ذات طبيعة تجارية أو صناعية أو خلاف ذلك[3].

4-2- مكونات قائمة المركز المالي للبنك:

و يتكون المركز المالي في البنك من مجموعة عناصر الموجودات و مجموعة عناصر المطلوبات و كما يلي[4]:

[1]- محمد كمال، احمد عبد الله، ميادئ المحاسبة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008، ص.111.

[2]-غسان فلاح المطارنة، مؤيد راضي خنفر، مرجع سبق ذكره، ص.72.

[3]- عبد الناصر إبراهيم نور و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص.327.

[4]-دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص ص 92؛ 93.

4-2-1- عناصر موجودات البنك

يتم عرض موجودات أو أصول البنك حسب سيولاتها فتتقدم الأصول الأكثر سيولة ثم الأقل، يمكن تصنيف الأصول المصرفية على أساس مجموعتين:

❖ **المجموعة الأولى: الموجودات المغلة للدخل**

وهي الموجودات التي تحقق الإيرادات و تشمل العناصر التالية:

ا- الاستثمارات المالية و الأوراق المالية:

و تتضمن هذه المجموعة أوراق مالية في شكل أسهم و سندات حكومية او الصادرة عن الشركات، و يستثمر البنك فيها أمواله من اجل تنويع المحفظة الاستثمارية و أكثر الاستثمارات في الأوراق المالية طويلة الأجل، و يحقق منها البنك العائد الجاري الناتج عن توزيعات الأرباح من هذه الأسهم و الفوائد للسندات و عند البيع يمكن أن تحقق العائد الرأس مالي الذي هو الفرق بين سعر البيع و سعر شراء الأوراق المالية.

ب- أرصدة نقدية مباعة و أوراق مالية مشترية حسب اتفاقية البيع:

قد يستثمر البنك أمواله بأدوات أخرى منها شراء أرصدة نقدية من الجهات الأخرى أو الاستثمار في الأوراق المالية بطريقة اتفاقيات البيع، حيث يدخل المصرف طرفا في الاستثمار من خلال تمويل عمليات إعادة البيع للأوراق المالية.

ج- القروض بمختلف أنواعها:

و يندرج تحت هذا العنوان كافة القروض و السلف الممنوحة للعملاء و الاعتماد سواء كانت مضمونة منها بضمانات عينية أو تلك الممنوحة بدون ضمانات، و تشمل كافة القروض الممنوحة كالقروض العقارية الصناعية أو السندات الأذنية التي تصدرها الوحدات الحكومية العامة بضمان وزارة المالية و يقوم البنك بخصمها.

د- مبالغ مستحقة على العملاء لقاء قبولات مصرفية:

القبولات تصدر من المصارف لقاء ضمان دفع الأموال إلى الغير و يحصل البنك على العمولات لقاء إصدار هذه القبولات المصرفية و تعد من قبل الأصول المغلة للدخل.

هـ- أوراق تجارية مخصومة:

و هي كافة الأوراق الذي يقبل المصرف خصمها و تصبح (تنتقل) ملكيتها إلى المصرف لقاء عمولة يحصل عليها المصرف جراء عملية الخصم بدفع مبلغ اقل من قيمة الكمبيالة إلى حاملها و بعد فترة يقوم بتحصيل قيمتها الكاملة.

❖ **المجموعة الثانية: موجودات غير مغلة للدخل**

تشمل الموجودات غير المغلة للدخل ما يلي:

ا- النقد و الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي:

يتكون هدا الحساب من ثلاثة عناصر تم دمجها وهي النقد في الصندوق ورصيد البنك لدى البنوك الأخرى،وهو غالبا الاحتياطي النقدي الإجباري والودائع لدى البنوك الأخرى والتي تكون قيمتها قليلة عادة.

ب- الموجودات الثابتة وتجهيزات أخرى:

هي كافة الأصول و الممتلكات التي تعود إلى البنك من أبنية و أراضي و آلات و معدات و تعرض بعد خصم الاستهلاك و وفقا للقواعد المعمول بها.

ج- الفوائد المستحقة و قيد التحصيل:

و هي المستحقات من الفوائد التي لم يتم استحصالها بسبب تعثر مالكيها عن تسددها و التي تعتبر من ضمن المجموعات الغير مغلة للدخل.

د- الموجودات الأخرى:

وتشمل كافة القيود تحت التسوية و الإيرادات المستحقة و المصروفات المدفوعة مقدما و مصروفات التأسيس والتأمينات والعهد و الممتلكات التي ألت ملكيتها للبنك كوفاء للديون المستحقة بذمة الغير و كافة الحسابات الأخرى المدينة التي تظهر حسب طبيعة التعامل في البنك.

4-2-2- عناصر مطلوبات البنك

المطلوبات هي العناصر التي تظهر في حساب المركز المالي و تمثل حقوق الغير على موجودات المصرف سواء من المالكين أو الدائنين أو المودعين و من أهم عناصر المطلوبات أو الخصوم هي الودائع.

و يمكن تلخيص عناصر قائمة المركز المالي في الجدول التالي:

الجدول 01: نموذج الميزانية العمومية لأحد المصارف التجارية الحديثة

الموجودات (استخدامات الأموال)	المطلوبات (مصادر الأموال)
1. الأرصدة النقدية الجاهزة	1. الودائع
- نقد في صندوق المصرف	- ودائع تحت الطلب
- أرصدة لدى مصارف أخرى	- ودائع توفير
- أرصدة سائلة أخرى (البنك المركزي)	- ودائع لأجل
2. محفظة الحوالات المخصومة	2. الاقتراض طويل الأجل
- أذونات الخزينة	- القروض من مؤسسات مالية و غير مالية
- الأوراق التجارية المخصومة	- القروض من سوق المال (بيع سندات)
3. محفظة الأوراق المالية	3. الاقتراض قصير الأجل
- سندات حكومية	- الاقتراض من المصارف التجارية
- أسهم و سندات غير حكومية	- الاقتراض من البنك المركزي
4. قروض و سلف	4. حق الملكية
- قروض قصيرة الأجل	- رأس المال الممتلك
- قروض طويلة الأجل	- الاحتياطات الإجبارية و الاختيارية
5. شيكات قيد التحصيل	- الأرباح المحتجزة

6. العقارات و الموجودات الثابتة الأخرى – أثاث و سيارات – أجهزة و أنظمة – موجودات أخرى *** مجموع الموجودات** فقرات خارج الميزانية Off- Balance Sheet Assets	5. مصادر تمويل أخرى – التأمينات المختلفة – أرصدة مستحقة على المصرف – حسابات دائنة *** مجموع المطلوبات و حق الملكية** فقرات خارج الميزانية Off. Balance Sheet Liabilities

المصدر: اسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص.70.

المطلب الثاني:أساليب التحليل المالي المقارن

يتطلب التحليل السليم للتحليل المالي المقارن اختيار الأساليب التي تتلاءم مع هدف التحليل ونطاقه، حيث يعتمد التحليل المالي المقارن على أسلوبين أساسين وهما:

أ–التحليل الراسي:

يقوم على أساس دراسة العلاقات بين البنود المالية المختلفة في البنك كما تظهر في مجموعة واحدة في القوائم المالية عن فترة زمنية معينة، فتوجد دراسة التوزيع النسبي لمجموعة من العناصر مثل التوزيع النسبي لعناصر الأصول.

احد وسائل استخدام الحجم الكلي أو الشامل أو نسبة 100 ودلك بنسبة كل أصل إلى مجموع الأصول وكل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية إلى مجموع الخصوم ورأس المال[1].

ب– التحليل الأفقي:

التحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات عبارة عن مقارنة البيانات المالية المنشورة في سنتين أو أكثر، أي عرض التغيرات الحاصلة في تلك السنوات إما بواسطة أرقام مطلقة أو من خلال النسب المئوية.

[1]–دريد آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص.103.

وعرض التغيرات بواسطة الأرقام المطلقة تتيح للمحلل المالي التركيز على العوامل الأساسية التي أثرت على الربحية وبالتالي على المركز المالي، إما بيان نسب التغيرات بين السنوات موضوع التحليل فتتيح للمحلل المالي رؤية واضحة للتغيرات المهمة التي حدثت في البيانات المالية والمحاسبية المنشورة.

وفي التحليل الأفقي تعامل السنة المالية الأولى كسنة أساس، ومن ثم يتم إظهار كل بند في السنوات التالية كنسبة مئوية، ويتم حساب تطور العنصر وفق المعادلة التالية:

[قيمة العنصر في السنة التالية / قيمة العنصر في السنة الأساس (الأولى)] ×100%

وعلى المحلل المالي وعند اختياره لسنة الأساس أن يكون محايدا وان لا يتم الاختيار بناء على ظروف استثنائية وخاصة مرت بالمؤسسة،حتى تكون نتائج التحليل دقيقة وذات مصداقية[1].

المطلب الثالث:النسب المالية

يستند استخدام أسلوب النسب المالية كأداة لتحليل القوائم المالية على علاقات منطقية بين أنشطة المشروع من ناحية وبين ما تعكسه هده الأنشطة من معلومات تنطوي عليها القوائم المالية لهدا المشروع.

أولا:تعريف النسب المالية

النسب المالية هي عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية والمحاسبية، وهي تساعد في الإجابة على أسئلة مهمة من مثل: هل تتحمل مؤسسة الأعمال المزيد من الديون، أو أنها تحتفظ بمخزون زائد عن حاجتها، وهل يقوم عملاء المؤسسة بدفع ما عليهم من مستحقات في مواعيد استحقاقها، وهل مصاريف المؤسسة التشغيلية مرتفعة، وهل تقوم المؤسسة باستخدام أصولها وأموالها بفعالية تؤدي لتوليد الدخل المخطط له[2].

[1]– نعيم نمر داوود، التحليل المالي باستخدام برنامج ExCEL، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 98؛99.

[2]– نعيم نمر داوود، دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى،عمان، 2012، ص.45.

ثانيا:أهداف النسب المالية

ترتكز أهداف النسب المالية في تحقيق ما يلي:

- ✓ إتاحة مؤشرات عامة لقياس درجة نمو المشروع والكشف عن مواطن الضعف فيه؛
- ✓ توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء المقارنات على مختلف المستويات[1].
- ✓ إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين الشركات المتجانسة؛
- ✓ مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفعالية[2].

ثالثا: أنواع النسب المالية

توجد عدة أنواع من النسب المالية التي تختلف حسب الغرض منها ويمكن تصنيفها كالتالي:

1- مقياس السيولة:

هي مجموعة النسب التي تقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير(الخصوم المتداولة) بالنقدية المتاحة ودلك خلال الأصول المتداولة، والتي يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة قصيرة[3].

❖ أهم المؤشرات المالية في تقييم إدارة السيولة هي[4]:

بدأت المصارف بالاهتمام بإدارة الموجودات حيث إن إدارة السيولة والاهتمام إلى مكونتها والتي تتكون من:

- السيولة الحاضرة وما يطلق عليها الاحتياطات الثانوية.
- السيولة الشبه النقدية أو ما يطلق عليها الاحتياطات الثانوية .

ومن خلال هدا سوف نقوم بإيضاح موجز عن كل منها:

ا- الاحتياطات الأولية: وهي عبارة عن نقدية جاهزة تحتفظ بها المصارف حيث بإمكانها استخدامها متى شاءت ودون عناء أو أية خسائر تذكر وهده الموجودات لا تحقق أية عوائد للمصرف وتشمل مكونتها حسب ما تم ذكره المسكوكات وأوراق النقد وجميعها متوفرة في خزائن المصرف على شكل نقدية سائلة.

[1]- حمزة محمود الزبيدي،التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2011، ص.69

[2]- محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص.356.

[3]- قاسم نايف علون، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص.238.

[4]-صادق راشد الشمري، إدارة المصاريف (الواقع بين التطبيقات العملية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009،ص ص378-381.

ب- السيولة شبه النقدية: وهي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها بسرعة ودون عناء خلال فترة قصيرة إلى سيولة أو هي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل كالأوراق المالية (أسهم وسندات) والأوراق التجارية المخصومة واذونات الخزينة.

❖ **نسب السيولة Liquidity Ratios:**

إن هده النسبة تعتبر من أهم المؤشرات المالية ودلك لتقييم إدارة السيولة النقدية وهي أربع نسب:

نسبة الرصيد النقدي= [(نقد في الصندوق+ النقد لدى البنك المركزي+ أرصدة سائلة أخرى/ إجمالي الودائع]×100

وهي تمثل أو تشير إلى العلاقة بين موارد المصرف النقدية وصافي الالتزامات المالية، وكلما زادت هده النسبة ستؤدي بالنتيجة إلى قيام المصرف بزيادة منح التسهيلات الائتمانية لزبائنه وخلق المزيد من حسابات الودائع وبالعكس.

نسبة الاحتياطي القانوني= [الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي/ (إجمالي الودائع+ الصكوك وحولات وخطابات دورية مستحقة الدفع + الأرصدة المستحقة للمصارف+ مبلغ مقترض من البنك المركزي)]

أو بمعادلة مختصرة :

نسبة الرصيد الاحتياطي القانوني= رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي/(الودائع + التزامات أخرى)

وتعبر هده النسبة عن مدى قدرة الموجودة النقدية في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف.

- **نسبة السيولة العامة** : وتدل على مقدرة المصارف على استرداد القروض والسلف لدى الزبائن وفقا لتواريخ الاستحقاق وبدون خسارة في القيمة والملائمة بين تحصيل هده القروض ومنح قروض سلف جديدة، ويعتبر من أكفا المؤشرات على سلامة السياسات التي تتعبها المصارف ويمكن حسابها كما يلي :

نسبة السيولة العامة=(رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي+ السيولة لدى البنك التجاري+ الأصول شديدة السيولة) / (الودائع+ التزامات أخرى)

- **نسبة السيولة القانونية:** وهي من النسب المطلوب توفرها لدى المصرف بالقانون وتتراوح مابين(30-35) وتعكس هده النسبة مدى قدرة الاحتياطات الأولية والثانوية (النقدية والشبه نقدية) على الوفاء بالتزامات المصرف المالية.

2- مقياس الربحية:

تعد من اهمم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية ا دانها تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، مما يعني أن هده المؤشرات تركز الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها[1].

وتقييم الأداء بتحليل الربحية يرتكز على مجموعة من النسب نذكر منها مايلي[2]:

نسبة هامش الربح=(هامش الربح÷ إجمالي الموجودات) ×100%

تقيس هده النسبة العائد الصافي من الفوائد التي تحققها الموجدات للمصرف، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للمصرف.

معدل العائد على حق الملكية= (صافي الأرباح بعد الضريبة ÷ حق الملكية)×100%

تعد هده النسبة من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال حيث يعمل المصرف التجاري دائما على زيادتها بما ويتناسب وحجم الأخطار التي يتحملوها مساهمو المصرف.

نسبة معدل العائد على الودائع= (صافي الأرباح بعد الضرائب ÷إجمالي الودائع)×100%

تستخدم هده النسبة في قياس كفاءة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها.

3- نسب كفاية رأس المال: تتكون هده النسبة من رأس المال الأساسي، رأس المال المساند، احتياطي أعاد تقييم الأصول التي يملكها البنك وتعتمد على النسب التالية[3]:

نسبة رأسمال الممتلك إلى إجمالي الودائع= رأس المال الممتلك/إجمالي الودائع

---

[1]- نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص: بنوك مالية ومحاسبية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2018، ص.52.

[2]- نصر حمود مرنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصاريف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص.58.

[3]- دريد كامل أل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص114؛115.

تبين هده النسبة حجم مساهمة رأس المال البنك من إجمالي الودائع وتقيس كفاءة البنك في تغطية الودائع من رأسمال المالكين.

نسبة رأسمال المالكين إلى إجمالي الموجودات= رأس المال الممتلك / إجمالي الموجودات

تعكس هده النسبة قدرة البنك من خلال حقوق الملكية في تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي وموجوداته.

نسبة مخاطر رأس المال= رأس المال الممتلك /الأصول الخطرة

وهي نسبة التي تقيس مخاطر رأسمال البنك ، وكلما زادت هده النسبة كان دلك مصدر أمان للمودعين والعكس .

ويقصد بالأصول الخطرة: القروض الممنوحة من البنك والاستثمارات المالية.

نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات=(صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الإيرادات)×100%

تبين هده النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها المصرف بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.

4- مؤشر توظيف الأموال:تهدف هده المؤشرات للحكم على كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار سياسته الائتمانية ومن بين أهم هده المؤشرات نذكر[1]:

نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع= (إجمالي القروض÷إجمالي الودائع)×100%

نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات=(ا إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الاستثمارات)×100%

نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات= (إجمالي الإيرادات/ إجمالي الموجودات)×100%

5- نسب الهيكلة: هي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للبنوك لكل جانب منه جوانب قائمة المركز المالي وهده النسب تظهر المالية التي تساعد على دراسة الهيكل المالي للبنوك ونذكر منها[2]:

نسبة التمويل الخارجي=(الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل)/ مجموع الأصول ×100

[1]-نصر محمود مرنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص.30.

[2]- فاطمة الزهراء شادي، آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، أم البواقي، ص.120.

نسبة التمويل الداخلي للأصول =[(رأس المال +الاحتياطات+ الأرباح المحتجزة)/ مجموع الأصول]×100

نسبة المديونية طويلة الأجل= (الديون طويلة الأجل /الأموال الخاصة)×100

6- مؤشر التوازن المالي:

ويتمثل في رأس المال العامل والدي يمكن تعريف كما يلي: [1]

رأس المال العامل: يعرف على انه دلك الفائض في السيولة المتبقي من تمويل الأصول الثابتة باستخدام الأموال الدائمة والدي يمكن استخدامه لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف على انه دلك الفائض في السيولة الناتج عن تسديد القروض قصيرة الأجل في أجال استحقاقها باستخدام الأصول المتداولة المتحولة إلى سيولة والدي يمكن استخدامه لتمويل الأصول الثابتة.

وبما أن رأس مال العامل سيولة يحسب من أعلى الميزانية ومن أسفلها فان تفسيرية للحالتين يختلف على النحو التالي:

-التفسير من أعلى الميزانية: يساعد هدا المؤشر على قياس قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي الطويل ومتوسط الأجل، فان كان موجبا دل دلك على تحقيق هدا التوازن، ومتوسطة الأمد باستخدام مواردها الطويلة ومتوسطة الأمد وان كان سالبا دل دلك على خلل في التوازن المالي أي عجز المؤسسة عن تمويل احتياجاتها وهو الحالة المعاكسة للوضع السابق؛

-التفسير من أسفل الميزانية: يساعد هدا المؤشر على قياس قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي قصير الأجل، فان كان موجبا دل دلك على تحقيق هدا التوازن، مما يشير إلى أن المؤسسة قادرة على مواجهة استحقاقها قصيرة الأمد باستخدام أصولها المتداولة بعد تحولها إلى سيولة وان كان سالبا دل دلك على خلل في التوازن المالي أو عجز المؤسسة وهو الحالة المعاكسة للوضع السابق.

[1]-الياس بن ساسي، يوسف قؤيشي، التسيير المالي(الادارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2011,ص ص 51-57.

- يحسب رأس مال العامل على نحو التالي:

❖ **من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل FRNG = الأموال الدائمة – الأموال الثابتة.

❖ **من أسفل الميزانية:**

رأس مال العاملFRNG = الأصول المتداولة – الديون قصير.

خلاصة الفصل:

من خلال هدا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي المقارن بحيث تطرقنا إلى مختلف الجوانب المتعلقة به من مفهوم وأهداف وأدوات ونستطيع القول بأن التحليل المالي المقارن يعد من أهم الأساليب التي تستعملها الإدارة المالية في تسير شؤونها بصفة عامة والبنك بصفة خاصة ادا يساعد هدا الأخير على تحقيق الأهداف التي يود الوصول إليها والتي من بينها تحديد مركزه المالي ودلك من خلال تحليله للقوائم المالية خاصة قائمة المركز المالي للوقوف على نقاط القوة والضعف، وتعتبر النسب المالية وأسلوبي التحليل الأفقي والرأسي من أهم الأدوات المعتمدة في التحليل المالي المقارن لتقييم ومعرفة أداء البنوك .

الفصل الثاني:

تقييم أداء البنوك

تمهيد :

تحتل البنوك مركزا حيويا في النظام الاقتصادي الحديث بما تصطلح به من وظائف وبما تمارسه من نشاط والتي تؤثر تأثيرا ملحوظا في الاقتصاد القومي لكل بلد يمنحها سيطرة قوية؛ ونظرا لهدا الدور الحيوي أصبحت البنوك في دور يحتم عليها أن تركز في نشاطها المتزايد على معرفة أدائها ودلك من خلال عملية تقييمه ؛إذ شغل موضوع تقييم الأداء في البنوك حيزا هاما خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من متغيرات متسارعة ويهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها؛ وتختلف أساسيات تقييم الأداء من بنك إلى أخر ودلك حسب الغرض منه، حيث يرتكز المودعون على السيولة فحين يهتم المساهمون بالربحية الأمر الذي جعل تقييم الأداء يزداد أهمية و بناءا على ما سبق يتم التطرق في هدا الفصل إلى إعطاء لمحة حول البنوك ومفاهيم عامة حول تقييم الأداء في مبحثين هما:

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك.

المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء.

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك

وفي هدا المبحث سوف نتطرق إلى مفاهيم عامة حول البنوك إذ يحتوي هدا المبحث على ثلاث مطالب

-المطلب الأول يتضمن ماهية البنوك.

-المطلب الثاني يتضمن أنواع البنوك.

-المطلب الثالث يتضمن وظائف البنوك.

المطلب الأول: ماهية البنوك

أولا: نشأة وتطور البنوك

– تذكر المصادر العلمية بأن كلمة بنك مشتقة من الكلمة الايطالية بنكو وهي عبارة عن منضدة خشبية كان يجلس عليها الصرافون في مدن ايطاليا الشمالية في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع واستبدال العملات المختلفة خلال فترة ازدهار التجارة في تلك المنطقة[1].

– ونظرا للدور الحيوي والخطير الذي يقوم به البنك، فقد تدخلت الدول لضمان سيطرتها عليه توجيهه بما يتفق مع سياستها العامة، وذلك بتنظيم هدا القطاع ومراقبته والإشراف عليه وتعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية المساهمة في تطوير العمليات الاقتصادية والتجارية والتي هي في أمس الحاجة إلى هده المؤسسات المالية لتدعيم نشاطها، ولهدا فتمويل مشاريع المؤسسة يفترض أن يتم عن طريق مواردها الموجودة لكن نظرا لطبيعة المبادلات القائمة على أساس العقود والدفع المؤجل أصبح من الضروري اللجوء إلى مصادر خارجية أخرى من اجل تمويل مشارعها[2].

ثانيا: تعريف البنوك

البنك هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية تهدف إلى تسهيل المعاملات المالية للعملاء وحفظ الأموال وتشغيلها، وينفرد إليك دون المؤسسات المالية الأخرى بوظيفة الوسيط المالي والنقدي[3].

[1] - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] - محمد الفاتح ،محمود بشير المغربي،نقود و بنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،الأردن،2016،ص 70.

[3]- محمد الفاتح ، محمود البشير، مرجع نفسه،ص75.

ثالثا: أهمية البنوك

تكمن أهمية البنوك في النقاط التالية:

- ✓ بدون المصارف تكون المخاطرة اكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛
- ✓ نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية ؛
- ✓ يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة إن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛
- ✓ إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود؛
- ✓ تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛
- ✓ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة[1].

المطلب الثاني: أنواع البنوك

تختلف كل دولة عن الأخرى في نظامها الاقتصادي ولذلك تختلف النظم المصرفية من دولة إلى أخرى وتختلف البنوك في أنواعها تبعا لتخصصاتها واهم أنواع هذه البنوك:

1. البنك المركزي: له دور هام جدا حيث يقوم بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة ويراقب أعمال البنوك التجارية ويقوم بأعمال المستشار النقدي للدولة، ويحفظ بحسابات لها ويسهل جميع عملياتها المصرفية؛
2. البنوك التجارية: تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن أهم أعمالها: خصم الأوراق التجارية، والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتماد[2].
3. بنوك الاستثمار: تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل والاشتراك في إنشاء شركات وإقراضها لمدة طويلة وقد أنشئ في مصر في الآونة الأخيرة منذ عام 1974 عدد كبير منها وتتماثل هده البنوك التجارية في قبولها للودائع والذي يمثل جزءا رئيسيا لنشاطها .

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى،2016،ص68.
[2] محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر و التوزيع،2016،ص53.

4. البنوك الإسلامية: تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية لأنها إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث إن البنوك التجارية تعتبر الفائدة على أساس التعامل، في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية في توظيف أموالها ويعتبر هدا البنك من البنوك التجارية لأنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله.
5. البنوك المتخصصة :تعتمد هده البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيت تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحدا من أغراضها بل يجب ملاحظة ما يلي بالنسبة للبنوك المتخصصة[1].
6. البنوك حسب فعاليتها: تقسم البنوك حسب فعاليتها إلى[2]:
   - ✓ بنوك ودائع.
   - ✓ بنوك أعمال.

أ: بنوك الودائع :

عرف القانون الفرنسي بنوك الودائع بأنها: تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز السنتين، وتنحصر فعالية هده البنوك في الأعمال القصيرة الأجل، في حين تترك الأعمال ذات الأجل المتوسط أو الطويل إلى غيرها من البنوك، وهي تتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس، وهم المدخرون العاديون حيث تفتح لهم حسابا خاصا هو حساب الودائع أو الحساب الجاري.

ب: بنوك أعمال:

كذلك عرفها القانون الفرنسي بأنها تلك التي تقوم فعاليتها الرئيسية الاشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة، أو التي في طور التأسيس وفتح الاعتمادات لمدة غير محددة للمشاريع العامة التي يتعلق بها هذا الاشتراك.

وهكذا فان البنوك توظف أموالها في المشاريع الصناعية والتجارية، ودلك عن طريق حيازة أسهمها وإسناد القرض التي تصدرها وأن تشرف على إرادتها.

- ✓ وإليها يعود الفضل في خلق النهضة الصناعية في معظم دول أو المساهمة في تشجيعها على الأقل، غير أن القانون اشترط أن لا توظف البنوك في هده المشاريع إلا الأموال الخاصة بها أو الودائع التي تتلقاها لأجل لا يقل عن السنتين.

[1] محمد مصطفى نعمات، مرجع سابق،ص53.
[2] سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصر في، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن ، ص57؛58.

المطلب الثالث: وظائف البنوك

لدينا ثلاث وظائف رئيسية وهي:

- ✓ قبول الودائع وتنمية الادخار.
- ✓ مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية.
- ✓ تقديم الخدمات المصرفية.

أولا :قبول الودائع وتنمية الادخار

تتضمن هده الوظيفة ما يلي[1]:

- ❖ تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد.
- ❖ ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع يقدمها الأفراد والهيئات، بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري، وحث الأفراد والهيئات على الادخار.

ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسية وهي:

أ_حسابات جارية (دائن):

الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف أخر وقد يتمثل الطرف الأخر في شخص أو أشخاص طبيعيين أوفي أشخاص اعتباريين وقد تكون أرصدة بعض الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية أرصدة تتمثل في المبالغ المستحقة للطرف الأخر بمجرد طلبها، أوقد تكون أرصدة بعض هده الحسابات مدينة وتتمثل في المبالغ المستحقة للبنك التجاري على الطرف الأخر .

وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى البنوك، ولذلك تسعى البنوك التجارية إلى جذب قدر كبير من إذاعات الأفراد والهيئات في صورة حسابات جارية دائنة، لدا نجد أنها تقوم بدراسة الدوافع السلوكية للعملاء التي تجعلهم يفضلون التعامل مع بنك تجاري معين دون بنك أخر.

1_ - محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص ص23-25.

ب_حسابات صندوق التوفير:

تلجأ البنوك التجارية إلى تشجيع العملاء على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها والمدة التي يحتفظ خلالها بهده المبالغ، ومعدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم.

وإلى جانب معدل الفائدة المحدد، فإن البنوك التجارية تعمل على جدب عدد اكبر من عملاء صندوق التوفير، وذلك عن طريق تقديم بعض المزايا الأخرى مثل تقديم الجوائز النقدية أو العينية للفائزين في عمليات السحب الدوري الذي يجريه البنك التجاري بين أرقام حسابات صندوق التوفير خلال فترات دورية معينة ويعلن عنها البنك.

ج_حسابات ودائع بإخطار:

تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع .فمن العملاء من يجد نفسه في غير حاجة لمبلغ معين من المال لمدة غير معلومة على وجه التحديد، ويرغب في استثمار هذه المبالغ طول فترة عدم حاجته إليها، بحيث يكون من حقه سحب هده الأموال عند الحاجة لها، فيقوم البنك بتشجيع هؤلاء العملاء على إيداع أموالهم في حسابات ودائع بإخطار سابق ويقوم البنك بدفع فوائد المودعين عن المبالغ المودعة في هذه الحسابات ولكي يتمكن البنك التجاري من دفع فوائد بنسب مرتفعة فإنه يعمل على استثمار هذه الأموال بما يعود عليه بأرباح مرتفعة تزيد عن قيمة الفوائد التي يدفعها العملاء.

د_حسابات ودائع لأجل :

قد يجد بعض العملاء أنهم في غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محدودة ومعلومة فيلجئون إلى إيداع هذه المبالغ في حسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. فتقوم البنوك هذه البنوك بتلقي الودائع واستثمارها في أنواع الاستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد، وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هده الإيداعات خلاله، فكلما زاد أجل الوديعة كلما تمكن البنك التجاري من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة، وكلما أمكن للبنك بالتالي من دفع معدلات فوائد مرتفعة لمودعي هذه الودائع .

ثانيا: مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية.[1]

تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقبول الودائع لكي تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية.

ومن أهم أنواع الاستثمارات التي تلجأ البنوك التجارية لتمويل المشروعات وخدمة الاقتصاد وتنمية ما يلي:

1. تقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل فتقوم البنوك التجارية بتقديم القروض والسلفيات للعملاء لتمويل عمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي وتطالب البنوك التجارية العملاء في معظم الأحوال بتقديم الضمانات الكافية للبنك حتى يتجنب مخاطر عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم أو تحد من هذه المخاطر.
2. المساهمات في إنشاء مشروعات جديدة أو تدعيم المركز المالي لمشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رؤوس أموال هذه المشروعات فتلجأ للاشتراك في أحد المشروعات عن طريق تقديم قروض طويلة الأجل، وذلك لدعم الاقتصاد القومي والمساعدة في تحقيق أهداف خطة التنمية.
3. الاستثمارات قصيرة الأجل في شراء الأسهم والسندات من الدرجة الأولى مثل السندات الحكومية وأسهم وسندات الشركات التي يتأكد للبنك سلامة مركزها المالي.

ويلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لا بد أن يوازن بين ثلاثة عوامل رئيسية يجب أخدها في الاعتبار عند إقرار سياسة الاستثمار وهي :

- ✓ الربحية : يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفى لتكوين الاحتياطات الأزمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.
- ✓ الأمان: من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون. ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فإن البنوك التجارية لابد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.
- ✓ السيولة : البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون القصيرة

[1] - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق،ص70.

الأجل، ونقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تمويل بنود الاستثمار إلى تغذية سائلة بسرعة ودون التعرض للمخاطر.

ثالثا: تقديم الخدمات المصرفية

تتمثل أهم الخدمات التي يقدمها المصرف فيما يلي[1]:

حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها، في تبسيط إجراءات حصول العملاء على هده الخدمات.

1. تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية.
2. تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء مثل شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء كما تقوم بتحصيل ودفع كوبونات الأوراق المالية عنهم أيضا.
3. تقوم البنوك التجارية بتقديم العديد من الخدمات المصرفية مثل إصدار خطابات الضمان للعملاء والقيام بأعمال الاعتمادات المستندة نيابة عنهم في حالة الاستيراد والتصدير، وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن .

أما عن الخدمات المصرفية الحديثة التي فمن أمثلتها ما يلي:

القروض الاستهلاكية، خدمات الإرشاد والنصح المالي، إدارة النقدية للمشروعات، التأجير التمويلي، المساهمة في تمويل المشروعات المخاطرة، بيع الخدمات التأمينية، تقديم الخدمات الاستثمارية للمضاربة في الأسهم، تقديم صناديق الاستثمار وصناديق العوائد السنوية الدورية.

[1]-إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق،ص71.

المبحث الثاني: أساسيات حول تقييم الأداء.

يحتل موضوع تقييم الأداء أهمية كبرى للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة ومن هنا قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول يتضمن مفهوم تقييم الأداء.

المطلب الثاني يتضمن الأهداف والعوامل المؤثرة في تقييم الأداء وأنواعه.

المطلب الثالث يتضمن قواعد تقييم الأداء والصعوبات التي يواجهها.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء

أولا: تعريف تقييم الأداء

وقبل التطرق إلى تعرف تقييم الأداء نقوم بتعريف الأداء:

أ_تعريف الأداء:

وقد تعددت تعاريف الأداء وسنتطرق إلى بعضها:

يختلف مفهوم الأداء باختلاف الجهة التي تستخدمه، حيث يمكن أن يشتمل الأرباح إذا تعلق الأمر بمالكي المؤسسة، أو يعني المردودية والقدرة على المنافسة عند مسيري المؤسسة، أما بالنسبة للعامل فقد يعني الأجر الجيد والمنح[1].

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل:

الأداء يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة، باستغلالها لمواردها المتاحة استغلال امثل.

[1] -بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس،2009/2008، ص.72.

ب- تعريف تقييم الأداء

وهنالك عدة تعاريف لتقييم الأداء نذكر منها:

"تعني عملية تقييم الأداء القيام بقياس وفحص وتحليل النتائج المحققة باستخدام وسائل وأساليب مختلفة وفي ضوء معايير محدودة، مما يتيح ويساعد الحكم على الفاعلية والكفاءة "[1].

كما يعرف كذلك بأنه :"مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط مع أهدافه المخطط لها، بهدف مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن الأداء قد تم بدرجة عالية من الكفاءة "[2].

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لتقييم الأداء:

هو عملية رقابة على مراحل العمليات داخل المؤسسة والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الوارد المتاحة إلى غاية الأهداف المحققة فعلا.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء

تحظى عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن إبرازها[3]:

- ✓ يبين تقييم الأداء في المصارف التجارية قدرة المصرف على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج متحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛
- ✓ يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوء، ودلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في المصرف من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمصارف المماثلة والأخرى؛
- ✓ يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف التجاري ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للمصرف؛
- ✓ تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف التجاري؛

[1] صلاح الدين حسن المسيسي، الرقابة على أعمال البنوك و منظمات الأعمال تقييم أداء البنوك و المخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى،القاهرة،2010،ص355.

[2] عبد الحليم الأسود، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، 2009-2012،ص 26.

[3] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق،ص29.

- ✓ يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف التجاري، وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني، واليات تعزيزه؛
- ✓ يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف التجاري.

ثالثا: مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية

تتضمن عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية مراحل عدة متعاقبة يمكن توضيحها كالأتي[1]:

المرحلة الأولى: مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تتطلبها عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية، لحساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشتمل هده البيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها المصرف التجاري؛

المرحلة الثانية: مرحلة تحليل البيانات والإحصاءات ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في المصرف التجاري؛

المرحلة الثالثة: مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء المصرف التجاري؛

المرحلة الرابعة: مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء المصرف التجاري، مع حصر وتحديد الانحرافات التي حصلت في نشاط المصرف التجاري، ومن ثم تغيير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء امثل للمصرف؛

المرحلة الخامسة: مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط المصرف التجاري، وتوفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب، والإفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

[1] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق،ص-ص:33-34.

المطلب الثاني: أهداف والعوامل المؤثرة في تقييم الأداء وأنواعه

أولا: أهداف تقييم الأداء

لعملية تقييم الأداء في المصارف التجارية أهداف عدة ومتنوعة يمكن عرض أبرزها بالاتي[1]:

1. متابعة تنفيذ أهداف المصرف التجاري المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.
2. الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلافي الوقوع في الأخطاء مستقبلا.
3. بيان مدى كفاءة استخدام المصرف التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة تلك .
4. تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في المصرف التجاري عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه المصرف من خلال قياس انجازات كل قسم أو فرع ومدي تحقيقها للأهداف المرسومة، الأمر الذي يهدي الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الأقسام أو الفروع وهذا بدوره سيعمل حتما على رفع مستوى الأداء في المصرف .
5. توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف التجارية إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق.
6. تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف التجاري، تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

ثانيا: العوامل المؤثرة في تقييم الأداء

كي يتسنى لنظام تقييم الأداء المتبع في المصارف التجارية تحقيق أهدافه وبصورة كفؤة لابد أن تتوفر فيه عدة مقويات أهمها:[2]

1. **العوامل الداخلية:** إذ تمارس المصارف التجارية نشاطا اقتصاديا متميزا يتمثل في تجميع الأموال من مصادر ادخارها المختلفة وذلك على وفق أساليب وقواعد وأصول معينة في تجميع الأموال

[1] - نصر حمود مزنان فهد، مرجع نفسه، ص ص 30-31؛
[2] - نصر حمود مزنان فهد، و مرجع سابق،

وتوزيعها. وتقوم هده المصارف على قاعدة أساسية هي إن المصارف لا تمتلك تلك الأموال المودعة ليها وإنما هي مؤقتة عليها؛

ويتوقف نجاح المصرف التجاري في تحقيق أغراضه وأهدافه على حسن إدارته لمصادر أمواله واستخدامها، أو بمعنى أخر المواءمة بين أمواله واستخدامها، حتى يتحقق اكبر نفع في ظل الظروف السائدة؛

ذلك فإن اختيار نظام سليم لتقييم الأداء في المصارف التجارية يتطلب الأخذ بنظر الاعتبار طبيعة العوامل الداخلية للمصرف التجاري وانعكاساتها المختلفة على جوانب الأداء في المصرف؛

2. **العوامل التاريخية:** يقتضي توفير نظام متكامل وسليم لتقييم أداء المصارف التجارية أن يؤخذ في الاعتبار التطور التاريخي لهده المصارف، لتوضيح مدى التأثير الذي ألحقته تلك التطورات الحاصلة في النشاط المصرفي، ويرتبط بذلك ما صدر من تشريعات وقرارات كان لها اثر ملموس على أنشطتها وأحجامها ومجالات أعمالها المصرفية؛
3. **العوامل الاقتصادية:** يتأثر أداء المصارف التجارية بمجموعة من العوامل الاقتصادية من ابروها. ماهية طبيعة الجهاز المصرفي ودوره في خطط التنمية الاقتصادية، والهيكل السائد لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتعريفه أسعار الخدمات المصرفية المقررة، والإمكانيات المتاحة لمنح الائتمان، والاتجاهات والأسلوب المتوقع تطبيقه في أداء المصارف التجارية خلال المرحلة المقبلة لضمان تحقيق ظروف تنافسية عادلة مع المصارف الأجنبية؛

وبذلك تتجدد شرائط قيام نظام متكامل وسليم لتقييم أداء المصارف التجارية يرتكز على نسب ومؤشرات مختارة بدقة وموضوعية بالعوامل الثلاثة، بما يتضمن إجراء تقييم موضوعي مستند إلى الأسلوب العلمي المحقق للأهداف بكافة مستوياتها لغرض الحكم على مدى نجاح أداء المصرف التجاري أو إخفاقه وبيان أوجه الخلل أو القصور في أدائها، أن وجدت، وإبراز الخيارات الموضوعية السليمة والعلمية لمجابهة أوجه الخلل تلك بما يتضمن تحقيق أداء سليم للمصرف التجاري.

ثالثا: أنواع تقييم الأداء

نجد هناك عدة أنواع لتقييم الأداء أهمها[1]:

1. **تقييم الأداء المخطط:** ونعني به تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من خلال مدى تحقيقها للأهداف المخططة، وذلك عن طريق مقارنة مؤشرات الأداء المخطط مع مؤشرات الأداء المخطط مع

[1] نصر حمود مزنان فهد،مرجع سابق،ص-ص:27-28.

المؤشرات الفعلية على وفق مدات زمنية محددة. إذ تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي للأنشطة الوحدة الاقتصادية وتوضيح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها.

2. **تقييم الأداء الفعلي:** ويراد بهي تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها بالبعض الأخر لأجل التعرف على الاختلافات التي حدثت تأشير درجة مستوى الأداء في توظيف هده الموارد، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعينة ودراسة تطورها عبر مدة محددة خلال السنة، وفي ضوء ما تكشفه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في الوحدة الاقتصادية، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته الوحدات الاقتصادية المماثلة من نتائج خلال السنة المالية المعينة والسنوات السابقة أيضا؛
3. **تقييم الأداء المعياري أو القياسي:** ونعني به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية أو النتائج المعيارية التي وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا، وعادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانيات والقدرات للوحدة الاقتصادية والوحدات المشابهة في الداخل والخارج.
4. **تقييم الأداء العام والشامل:** ويقصد بهذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم، والتميز بين أهمية نشاط وأخر عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة وكل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية لكل نوع من أنواع النشاط.

المطلب الثالث: قواعد تقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها

أولا: قواعد تقييم الأداء

وتتمثل فيما يلي:[1]

1. **تحديد الأهداف:** هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء لذا يجب على المؤسسة تحديد أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها و واقعيتها، ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية إنما تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها، والتي تصنف إلى أهداف قصيرة وبعيدة المدى وأهداف رئيسية وأخرى فرعية.
2. وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل: بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلا، يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد

[1] عبد الحليم الأسود، مرجع سابق،ص30.

اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة؛

3. تحديد مراكز المسؤولية: حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من أجل الرقابة والإشراف في عملية تقييم الأداء هنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل من مركز مسؤولية، وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز من أنشطة المراكز الأخرى، كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولية في عملية الكشف عن الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولية عنها؛
4. تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء: وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولة فيها، وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها، مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة، كذلك اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء، كما تختلف هذه المعايير من وحدة لأخرى وهذا حسب طبيعة نشاط كل وحدة.

ثانيا: الصعوبات التي تواجهها

من الصعوبات التي تتعرض أي قرار هو عدم وجود قرار يرضي الجميع بشكل كامل، ولكنه على الأقل يمثل أحسن الحلول في ظل الظروف والمؤثرات الموجودة، فكثيرا ما نجد متخذ القرار نفسه معرضا لكثير من العوائق التي تصعب عملية الوصول إلى قرار مناسب، ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

1- عدم إدراك المشكلة وتحديدها:

إن عملية تقييم الأداء من الناحية التطبيقية أصعب بكثير من الناحية النظرية حيث أن المشكلة الأساسية في موضوع تقييم الأداء هو اتخاذ القرار الحاسم بالنسبة للسؤال من أيم تبدأ عملية تقييم الأداء؟ ما هي أهم نواحي الأداء التي توضع تحت الملاحظة التحليل؟ كيف نختار المعايير والمقاييس الموضوعية لتقييم الأداء؟

2- لنزعة المركزية:

تعد النزعة المركزية إحدى المشكلات التي تواجه إجراء التقييم وخاصة منها الأداء البشري، وتتمثل في ميل القائم بالتقييم إلى إصدار أحكام متوسطة اتجاه المقومين أي أن المقومين يحصلون كلهم مثلا

[1] -مشري فريد، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية،2016، ص44.

على درجة متوسط أو حسن. ومثل هذه المشكلة تنعكس بنتائج سلبية على اتخاذ القرارات المتعلقة بشأن تسيير الموارد البشرية كالتكوين، تخطيط الأفراد، الترقية؛

3- النزعة التطرفية:

فهي عكس سابقتها، وتتمثل في ميل القائم بالتقييم إلى إعطاء درجات عالية جدا أو درجات منخفضة جدا، وهي أيضا تؤدي إلى اتخاذ القرارات غير الصائبة وسبب المشكلة يعود في بعض المرات إلى عدم حساسية المقياس. وهي من أهم ما قد يواجه المحللون الماليون وهو ما قد يؤثر سلبا في القرارات المتخذة التي قد تتسبب في فجوات وبذلك عدم قيام التحليل المالي بدوره الحقيقي وهو تصحيح الانحرافات.

خلاصة الفصل:

تتزايد أهمية البنوك يوما بعد يوم، إذ لم تعد نشاطاتها تقتصر على نطاق محدد بل شملت قطاعات واسعة ومختلفة من أفراد ومؤسسات وفي ظل التحولات الاقتصادية العميقة سوء من ناحية الاقتصاد السوقي أو العولمة المالية وكدا المنافسة وجب على البنوك تبني أسلوب تقييم لأدائها، حيث أن اعتماد قياس وتقييم الأداء من قلبها يتيح لها إمكانية تحديد الأخطاء والانحرافات، كذلك تحديد نقاط القوة والضعف ومعالجتها، بالإضافة إلى رسم السياسات المالية لرفع وتحسين الأداء.

وعلى ضوء هده الأهمية فعملية تقييم الأداء بمثابة سياسة التحوط من الوقع في الخطأ وبالتالي ضمان البنوك لاستمرارها واستغلال الأمثل لمواردها المتاحة.

الفصل الثالث:

التحليل المالي المقارن وأهميته في تقييم أداء البنوك(دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة–)

تمهيد:

تنشط المشاريع اليوم في محيط متغير ومتجدد باستمرار مما يلزم الاستعداد التام، التكيف السريع مع هدا المحيط ومعرفة مختلف الطرق والتقنيات الضرورية التي لابد منها من اجل تحقيق الاستغلال الأمثل للمورد المتاحة، والبنك كغيره من المؤسسة المالية يسعى إلى توظفيها أمواله بطريقة بطريقة مثلى وتقييم أدائه، لدا نجد البنوك تستخدم جملة من الأساليب لتحقيق دلك ولعل أهمها أسلوب التحليل المالي المقارن. وسنقوم من خلال هدا الفصل بإسقاط دراستنا المداينة التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – ميلة– من خلال تقديمنا للبنك وإظهاره مهامه في النقاط التالية:

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني:دراسة الوضعية المالية للبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول:تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–

يتناول هذا المبحث عموميات حول بنك الفلاح والتنمية الريفية–ميلة– من خلال التعرض إلى نشأة وتعريف البنك إضافة إلى التعرف على طبيعة هيكله التنظيمي.

المطلب الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل البنكي الجزائري إذ يعتبر اكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة مند نشأته، ونظرا لدلك سنتطرق في هدا المطلب إلى التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية أهم مراحل تطوره والأهداف التي يسعى لتحقيقها.

اولا: نشاة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 82–106 المؤرخ في 13 مارس 1982 كشركة برأسمال 2.200.000.000 دج، في إطار سياسية اتخذتها الدولة لتنمية القطاع لفلاحي كتكملة لسياسة الثورة الزراعية ودلك لتغطية الحاجيات الوطنية من حيث المواد الزراعية والاستهلاكية على اعتبار أن القطاع لفلاحي أخ المكانة الأولى في مخططات التنمية، وبالتالي فلهذا البنك مهمتان الأولى توزيع ومنح القروض والثانية تنمية القطاع لفلاحي.

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو احد بنوك القطاع العمومي في الجزائر إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية لقطاع لفلاحي وترقية المناطق الريفية تم إنشاءه بموجب مرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي ؛

وبعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك والغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ثم عاد البنك إلى التخصص مع سنوات 2000؛

يقدر رأسمال البنك 33مليار دينار جزائري ويتميز بكثافة سكانية عالية جدا عن 7500 عامل من بينها إطارات ومهندسين وموظفين[1].

ثالثا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مراحل ثلاثة مراحل أساسية هي[2]

- **المرحلة الأولى:الفترة من 1982الى 1990**:خلال هده المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق البنكي؛

[1]- WWW.Badr-bank.dz

[2]– معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–

والعمل على ترقية العالم الريفي عنة طريق تكثيف فتح الدعامات البنكية في المناطق ذات النشاط لفلاحي، حيث اكتسب سمعة طيبة وتجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع لفلاحي والصناعات الغذائية، هدا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص في كل بنك تمويل قطاعات محددة.

- **المرحلة الثانية: الفترة من 1991 إلى 1999:** بموجب قانون النقد والقرض الذي الغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع لفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة . أما في المجال التقني فقد شهدت هده المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، لقد تميزت هده المرحلة بمايلي:
  - ✓ 1991: تم الانخراط في نظام سويفت Swift لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية؛
  - ✓ 19892: تم وضع نظام sybu يساعد على سرعة أداء العمليات البنكية من خلال ما يسمي Télétraitement، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي فير كل عمليات التجارة الخارجية؛
  - ✓ 1993: الانتهاء منة إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية؛
  - ✓ 1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر؛
  - ✓ 1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات البنكية في وقت حقيقي؛
  - ✓ 1998: بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك.
- **المرحلة الثالثة:** الفترة من 2000الى 2004: تميزت هده المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاعي التجارة الخارجية وفقا لتوجيهات اقتصاد السوق، الى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن ودلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الى تعرفها البلاد، واستجابة الاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضع البرنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنه البنك وتحسين أداء، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته ، بالإضافة إلى تنبيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل البنكي، هدا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة دورها تمثل فيمايلي:

- عام 2000: القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع استراتيجة تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل البنكي،

- عام 2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات البنكية تجاه الزبائن؛
- عام 2002: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك؛
- عام 2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات البنكية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل الشيكات البنك في وقت وجيز، وهدا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل البنك في الجزائر، كما عمل مسؤولي بنك بدر خلال سنة 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع؛
- عام 2005: تم إرجاع التخصص للقطاع البنكي، وإعطاء الأولوية لتمويل النشاطات الخاصة بالقطاع لفلاحي والحرفي، تشغيل نظام حماية المعلومات على مستوى البنك؛
- عام 2006: تم إدخال كل من المقاصة الالكترونية حيث أن هدا النظام يعالج المعلومات أوتوماتيكيا جميع المعطيات رقميا وصور الشيك، وهدا النظام الجديد يعطي معالجة كل عمليات الدفع على مختلف الوسائل حيث يعطي الأولوية للشيكات التي تمنح للإفراد والمؤسسات واسعة الاستعمال، ثم تليها الإيداعات ، كما انه تم إدخال نظام جديد يعرف بTélé de virements ودلك من اجل تحقيق الأمان والثقة والشفافية في التعاملات من جيهة، ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة؛
- عام 2007: تم مواصلة إدخال الشيكات الجديدة، وإلغاء القديمة ودلك من اجل تطوير نظام المقاصة الآلية؛
- عام 2008: تم إطلاق منتجات جديدة تمثلت في القرض العقاري للوسط الريفي، قرض الإيجار للآلات والمعدات الفلاحية والقرض لفلاحي الرفيق.

رابعا: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في النظام البنكي الجزائري

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل البنكي الجزائري، فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة مند نشأته ،ويمكن ايجازها كالتالي:

1-- يمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية مند نشأته في 1982 بكافة الصلاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا؛

2- يمتاز بكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، حيث صنف من طرف مجلة قاموس البنوك في سنة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهو بنك يحتل المركز 668في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف، في سنة 2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الأفريقية؛

3- يعمل في كافة القطاعات الاقتصادية ، كما يمول كافة المؤسسات على اختلاف نشاطها وطبيعتها القانونية؛

4- استعمال نظام السوفيت مند 1991؛

5- استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية؛

6- تمثل التجارة الخارجية 30% من حجم معاملاته؛

7- أول بنك جزائري يستعمل مفهوم بنك الجلوس مع خدمات مشخصة؛

8- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد (télétransmission)؛

9- تعميم استعمال الإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.

خامسا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ من اجل القيام بمهامه على أحسن وجه، وتتمثل هده المبادئ فيمايلي:[1]

1- **مبدأ الاستغلال:** يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على أحسن استقباله، حيث يقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية هدا هدا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

2- مبدأ القرض والمخاطر: بما أن البنك هو المؤتمن على أموال المودعين لديه الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بدلك حريص عليهم حرصا يليه المنطق والقانون حتى يكون في مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وان هناك إثبات خطي ويتمثل هدا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

3- **مبدأ السيولة:** يتعامل البنك مع الناس لدا نجده مجبرا ليكون جاهز لطلباتهم ادا رغبوا في سحب ودائعهم وهدا ما يفسر مبدأ توفير السيولة، أي المال النقدي الجاهز لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

4- مبدأ الخزينة: يمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

[1]- معلومات مقدمة من طرف المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–

5– مبدأ الأمان: وهنا يلجا المواطن إلى البنك منة خلال تعاملاته التجارية وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز امن مطالب وملزم بالمراقبة الصارمة.

سادسا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم االاهداف المسطرة من طرف إدارة البنك مايلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة بنكية شاملة؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- تحسين العلاقة مع الزبائن؛
- الحصول على اكبر حصة في السوق؛
- تطوير العمل البنكي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق البنكية أمام البنوك الخاصة والمحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بدل القائمون على البنك مجهوداتة كبيرة لتأهل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك.

سابعا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

وفقا لقوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط البنكي، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

1. معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق؛
2. فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع؛
3. المشاركة في تجميع المدخرات؛
4. المساهمة في تطوير القطاع لفلاحي والقطاعات الأخرى،
5. تامين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحة وما يتعلق بها؛
6. تطوير الموارد والتعاملات البنكية وكذا العمل على خلق خدمات بنكية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة؛
7. تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار؛
8. تطوير شبكته ومعاملاته النقدية؛
9. تقسيم السوق البنكي والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
10. الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل البنكي.

ثامنا: خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص الصكوك بأمر المعنى او بأمر الآخرين؛
- التحويلات البنكية؛
- الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية؛
- خدمة كراء الخزائن الحديدية
- خدمات البنك للمعاينة التي تمكن العملاء من معاينة ومراجعة التحولات التي طرأت على أرصدتهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة؛
- خدمات الفحص السلكي التي تسمح بخدمة أحسن للعملاء باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية البنكية في الوقت الحقيقي.

المطلب الثاني: نبده عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال –ميلة–

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–

في هدا المطلب سنحاول التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة وكدا المهام التي يقوم بها، بالإضافة إلى هيكله التنظيمي.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة مركز استغلال أنشئ سنة 2003 ويضم ويشرف على تسير تسعة وكالات حاليا موزعة عبر تراب الولاية بعد أن كان تابعا لمجمع قسنطينة للاستغلال قبل سنة 2003 وهو يشكل وحدة ربط بين الوكالات المحلية لاستغلال من جهة والمديريات المركزية من جهة أخرى.[1]

ثانيا: دور بنك الفلاحة التنمية الريفية –ميلة–

ويكمن الدور الرئيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة فيمايلي:

- ✓ يعتبر وسيط بين المديرية العامة للبنك ببدر بالجزائر العاصمة والوكالات المحلية للاستغلال؛
- ✓ يقدم الدعم التطبيقي واللوجيستكي للوكالات التي يشرف عليها؛
- ✓ يقوم بعملية التنسيق بين مختلف الوكالات؛
- ✓ الرقابة والمتابعة لضمان تطبيق القوانين والتعليمات التي تحكم العمل البنكي على مستوى الوكالة التابعة له.

[1]– معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–

ثالثا: وكالات بنك الفلاحة والتنمية والريفية المجمع الجهوي للاستغلال –ميلة–

يشرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة على 9 وكالات موزعة على دوائر الولاية والممثلة في الجدول التالي:

الجدول02: وكالات بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية ميلة

الرقم	الوكالة	رمزها
01	وكالة ميلة	834
02	وكالة فرجيوة	673
03	وكالة شلغوم العيد	833
04	وكالة القرارم قوقة	837
05	وكالة وادي العثمانية	840
06	وكالة التلاغمة	841
07	وكالة وادي النجاء	842
08	وكالة تاجنانت	843
09	وكالة الرواشد	835

المصدر: (www.badr–bank.dz)

المطلب الثالث: مهام والهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال هدا المطلب سيتم التطرق إلى عنصرين أساسين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة– كتالي:

أولا: مهام المجمع الجهوي للاستغلال –ميلة–

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال ميلة بالمهام التالية:

1. النهوض بالقطاع لفلاحي وترقية النشاطات الفلاحة والقيام بمختلف العمليات المصرفية والاعتمادات المالية ومنح القروض؛
2. فتح الحساب بكل أنواع للأشخاص العادية والمعنوية واهم هده الحسابات (الحسابات الجارية، حسابات التوفير دون توفير، وحسابات الشيك وغيرها)؛
3. إقراض الجماعات المحلية؛
4. خصم وتحصيل الأوراق التجارية،
5. يقوم بجمع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا بواسطة الصكوك؛
6. العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع العملاء.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة–

يضم الهيكل التنظيم للبنك المصالح التالية:[1]

1. الإدارة:

ويترأسها المدير العام باعتباره هو المسئول الأول عن التسيير، ويتمثل دوره في:

- ✓ تنسيق متابعة ومراقبة نشاط الوكالة .
- ✓ السهر على تطبيق التنظيمات السارية المفعول.
- ✓ تقوية صورة الوكالة على المستوى المحلي.
- ✓ يرأس لجنة القروض وتعيين أعضائها.

2. الأمانة:

يترأسها نائب المدير الذي يقوم بمساعدة المدير في انجاز مهامه، ونيابته في حالة غيابه، كما يقوم بمتابعة الأعمال المنجزة من طرف المصالح وتنشيطها وتنسيقيها.

3. نيابة المدير المكلفة بالاستغلال:

وتضم ثلاثة مصالح وهي:

أ– مصلحة القروض والتجارة الخارجية.

[1]–معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–

ب– مصلحة التنشيط التجاري.

ج– مصلحة وسائل الدفع.

4.نيابة المدير المكلفة بمتابعة أخطار القروض

وتضم هي الأخرى ثلاثة مصالح هي:

أ– مصلحة المتابعة التجارية.

ب– مصلحة ما قبل المنازعات.

ج– مصلحة متابعة الضمانات.

5.نيابة المدير المكلفة بالمحاسبة:

تحتوي هده النيابة على ثلاث مصالح هي:

أ– مصلحة المحاسبة والجباية.

ب– مصلحة التحليل والتطهير المحاسبي.

ج– مصلحة مراقبة التسيير.

6.القسم الإداري:

ويضم مايلي:

أ– مصلحة الموارد البشرية.

ب–مصلحة الوسائل العامة .

ج– مصلحة الإعلام الآلي.

7. الخلية القانونية:

تضم المصالح التالية:

أ– مصلحة المنازعات.

ب– مصلحة تحصيل الديون.

ج– مصلحة حفظ الوثائق والأرش

الشكل 02: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية–ميلة–

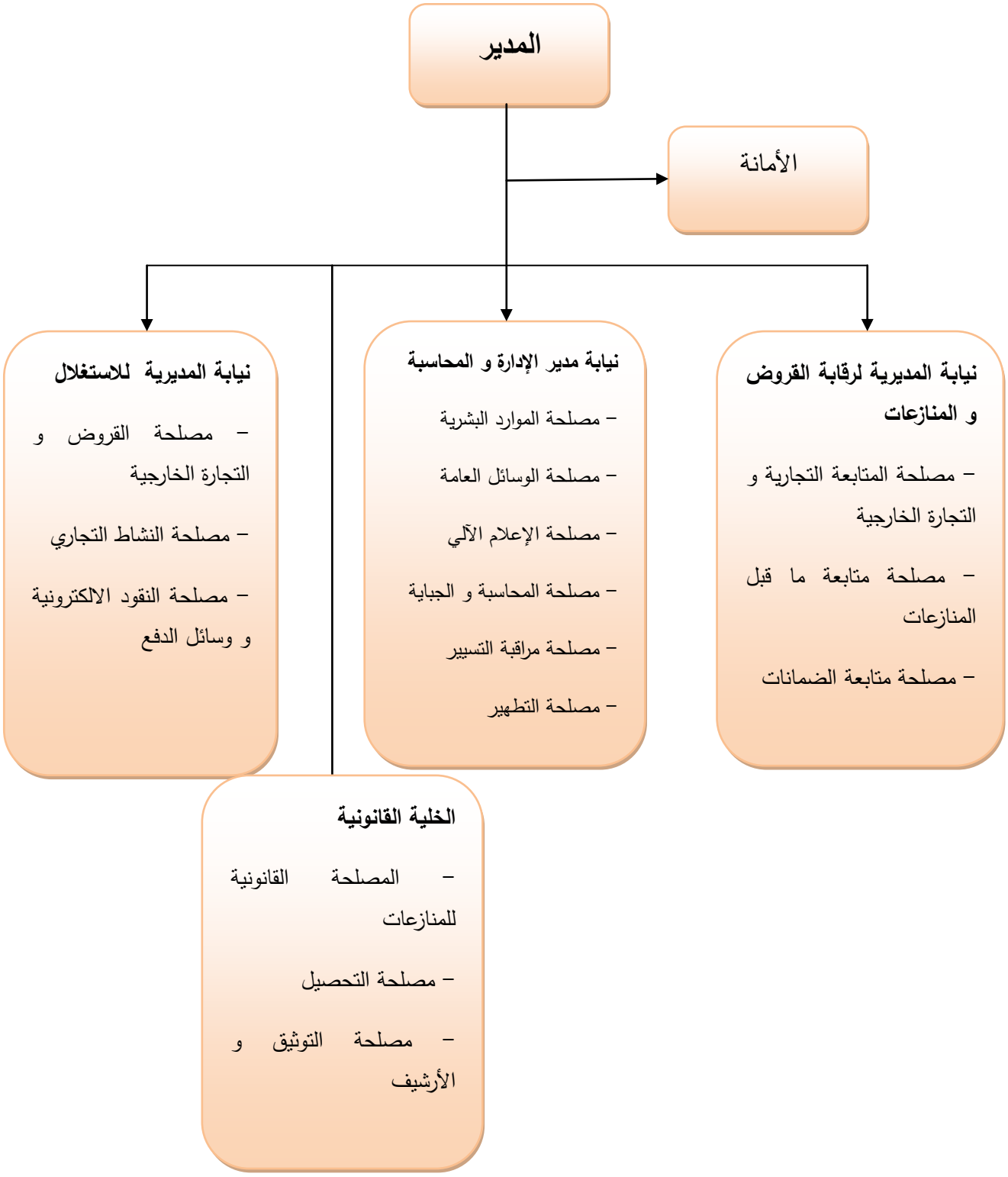

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من المديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية– ميلة–

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–

يتضمن هدا المبحث دراسة الوضعية المالية للبنك من خلال تحليل الميزانية المالية لفترة مابين(2018–2020) وبغرض تقييم الأداء المالي للبنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة– وبذلك فهدا المبحث يتمثل فيمايلي:

–تحليل الميزانية للبنك لسنة2020.

–عرض النتائج وتمثيلها بيانيا للفترة من (2017–2020).

– تفسير النتائج.

المطلب الأول: تحليل الميزانية البنك لسنة2020

باعتماد على البيانات المالية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبالاستعانة بأدوات التحليل المالي المقارن المتمثلة في النسب المالية يتم حساب مؤشرات البنك كالتالي:

أولا: نسبة السيولة

يتم إعطاء النسب مباشرة دون تحليل طريقة حسابها في البنك لعدم التمكن من الحصول عليها ودلك نظرا لسرية المعلومات المتعلقة بأرصدة البنك.

–الرصيد النقدي للبنك في الصندوق بلغ 1634842.33دينار جزائري خلال سنة 2020.

الجدول 03: نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة خلال سنة 2020

المؤشر	السيولة العامة	نسبة الرصيد النقدي	السيولة القانونية
النسبة للسنة2020	5,11	14,45	20,44

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات الممنوحة من طرف مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–

ثانيا: نسبة الربحية

1– نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات

نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات=(صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الإيرادات)×100%

– قدرت صافي الأرباح بعد الضريبة ب 182448,93 دينار جزائري

– قدرت إجمالي الإيرادات ب1407357 دينار جزائري، حيث شملت الفوائد على المنتجات المتماثلة التي بلغت 1159259,33دينارجزاري، منتجات العمولات ب2486098,19 دينار جزائري.

الجدول 04: نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة لسنة2020

المؤشر / السنة	2020
صافي الأرباح بعد الضريبة	182448,93
إجمالي الإيرادات	1407357
نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	0,1296

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الملحق رقم:01و02.

2- نسبة معدل العائد على الودائع

نسبة معدل العائد على الودائع= (صافي الأرباح بعد الضرائب ÷إجمالي الودائع)×100%

- بلغ إجمالي الودائع 14454968.10^{10} دينار جزائري حيث قدرت الودائع تحت الطلب بمبلغ 14447864.10^{10} دينار جزائري، فحين بلغت الودائع الآجلة 7104175,00دينار جزائري.

الجدول 05: نسبة معدل العائد على الودائع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة خلال سنة2020

المؤشر / السنة	2020
صافي الأرباح بعد الضريبة	182448.93
إجمالي الودائع	14454968.10^{10}
النسبة	12.62

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم01.

3- معدل العائد على حق الملكية

معدل العائد على حق الملكية= (صافي الأرباح بعد الضريبة ÷ حق الملكية)×100%

بلغت نسبة معدل العائد على حق الملكية 7.20% لسنة 2020 وتم الحصول على النسبة مباشرة من طرف مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية ودلك تحفظ على قيمة حق الملكية للبنك.

ثالثا: نسبة مؤشر توظيف الأموال

1- نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات

نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات=(ا إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الاستثمارات)×100%

–قدرت إجمالي الاستثمارات ب 59999041,56 دينار جزائري وشملت استثمارات البنك مايلي:

–أراضي بقيمة 13622500,00دينار جزائري

– تجهيزات مكتب ب 1564642,27دينار جزائري

– معدات أخرى 64, 386 222 1 دينار جزائري

– أجهزة الأمن ب12419279.62 دينار جزائري

– باقي الاستثمارات قدرت ب31170233,03 دينار جزائري

الجدول 06: نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة 2020

المؤشر / السنة	2020
إجمالي الإيرادات	1407357,52
إجمالي الاستثمارات	59999041,56
النسبة	2,35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات الملحق رقم01

رابعا: نسبة الهيكلة

1– نسبة التمويل الخارجي للأصول

نسبة التمويل الخارجي=(الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل)/ مجموع الأصول ×100

– بلغت الديون طويلة الآجل لسنة 2020 حوالي 948578668 دينار الجزائري

–بلغت الديون قصيرة والمتوسطة الأجل 75012684,4 دينار جزائري

– بلغت إجمالي أصول البنك 5772387937 دينار جزائري

الجدول 07 : نسبة التمويل الخارجي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة–2020–

المؤشر / السنة	2020
ديون طويلة الأجل	948578668
ديون قصيرة ومتوسطة الأجل	75012684,4
مجموع الأصول	5772387937
النسبة	29,43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم 01

2- نسبة التمويل الداخلي للأصول

نسبة التمويل الداخلي للأصول =[(رأس المال +الاحتياطات+ الأرباح المحتجزة)/ مجموع الأصول]×100

– قدر رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب تصريحات مدير البنك ب54 مليار دينار جزائري خلال سنة 2020.

– قدرت الاحتياطات بمبلغ 820182,67 دينار جزائر.

– البنك لا يتوفر على أرباح محتجزة كونه يعد وكالة ، والمخول الوحيد بالاحتفاظ بالارباح هو البنك الرئيسي الموجد بالجزائر العاصمة.

الجدول 08: نسبة التمويل الداخلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة –2020–

المؤشر / السنة	2020
رأس المال	540000000000
الاحتياطات	820128,67
أرباح محتجزة	0
مجموع الأصول	5772387937
النسبة	9,35

المصدر: من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفي.

3- نسبة المديونية طويلة الأجل

نسبة المديونية طويلة الأجل= (الديون طويلة الأجل /الأموال الخاصة)×100

قدرت نسبة المديونية طويلة الأجل للبنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب المعلومات المصرح بيها من طرف البنك ب 0,5 %.

المطلب الثاني: عرض النتائج وتمثيلها بيانيا للفترة الممتدة من (2017–2020)

من خلال النتائج الممنوحة منة طرف البنك التي نخص الفترة من (2017–2020) والنتائج المتحصل عليها من خلال المطلب الأول التي تخص سنة2020 يمكن عرضها وتمثيلها كالتالي:

أولا: نسب السيولة

الجدول 09: نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة الفترة من (2017–2020)

المؤشر / السنوات	2017	2018	2019	2020
السيولة العامة	6,10	6,07	5,08	5,11
نسبة الرصيد النقدي	12,9	12,71	14,45	14,45
نسبة الاحتياط القانوني	25	25,33	20,44	20,44

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية–ميلة–

الشكل03: يمثل التغير في نسبة السيولة النقدية خلال 2020/2017

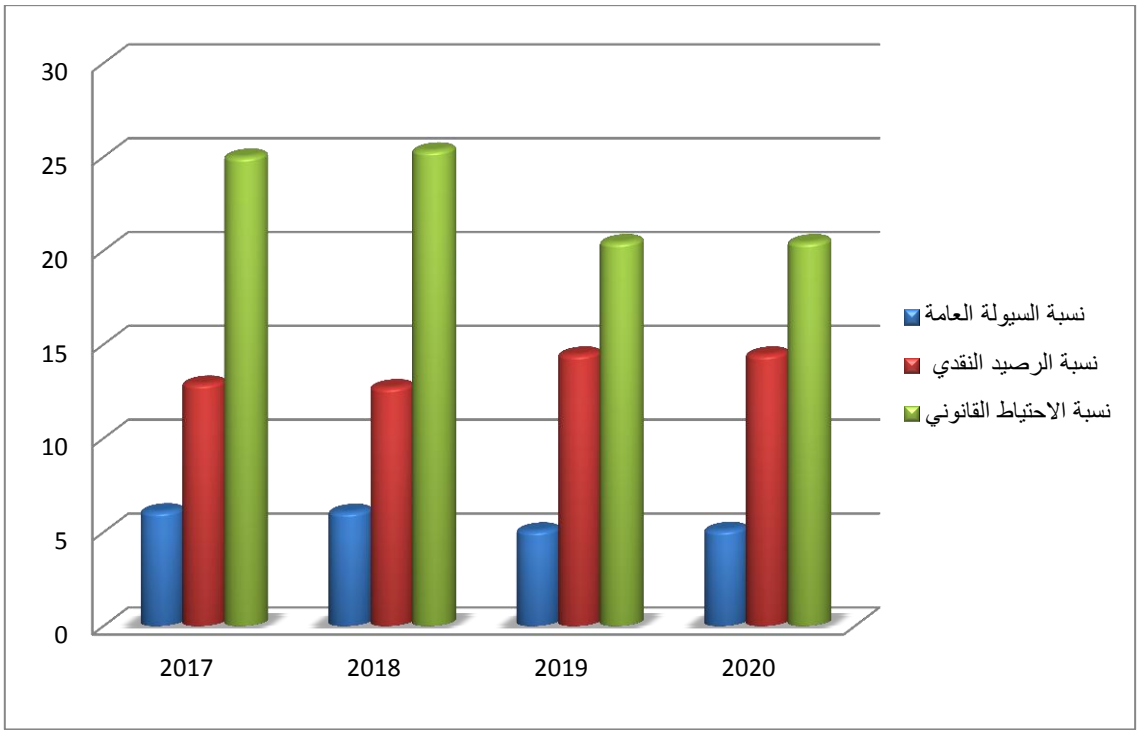

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (09).

ثانيا: مؤشر الربحية

1. معدل العائد على حقوق الملكية

الجدول 10: معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية(2017–2020)

السنوات	2017	2018	2019	2020
المؤشر	8,40	7,50	6,40	7,20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك والجدول (08)

الشكل04: يمثل التغير في معدل العائد على حقوق الملكية خلال 2020/2017

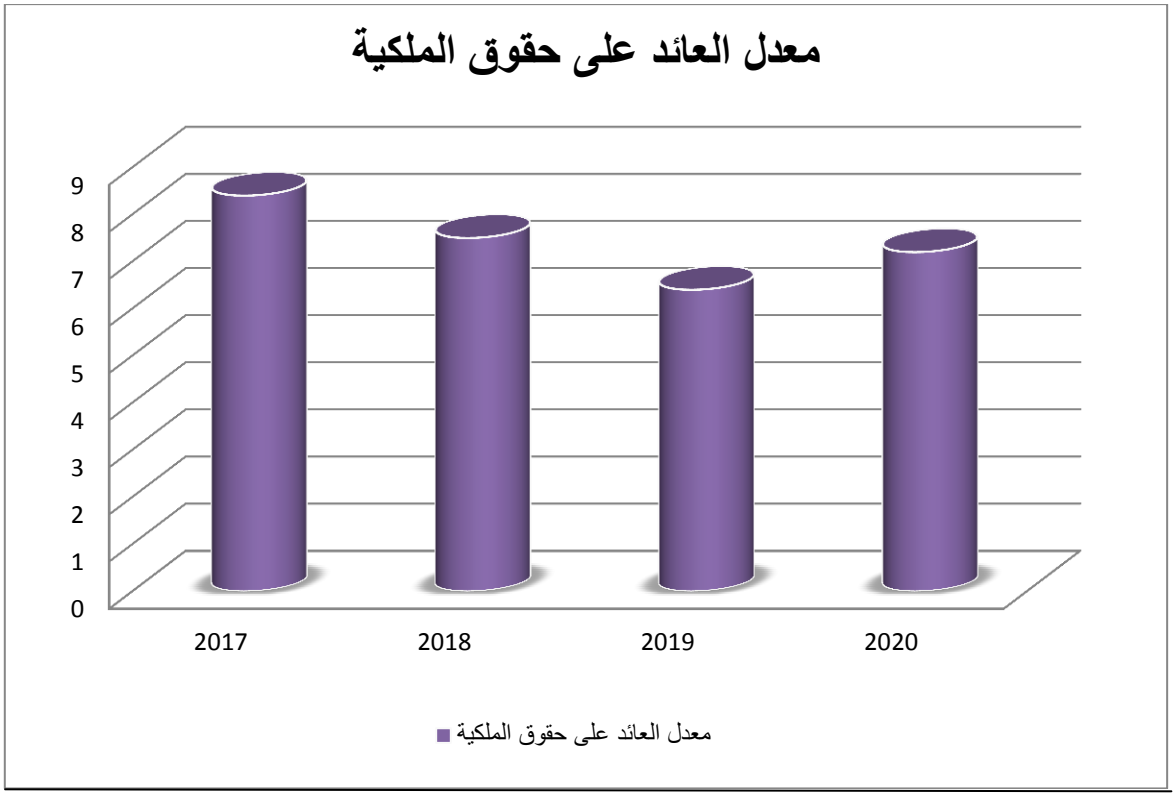

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول(10).

2. صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات

الجدول 11: نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (2017–2020)

السنوات	2017	2018	2019	2020
المؤشر	0,0740	0,0950	0,1005	0,1296

المصدر:من إعداد الطالبتين وبالاعتماد على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة والجدول (04).

الشكل 05: يمثل التغير في نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات

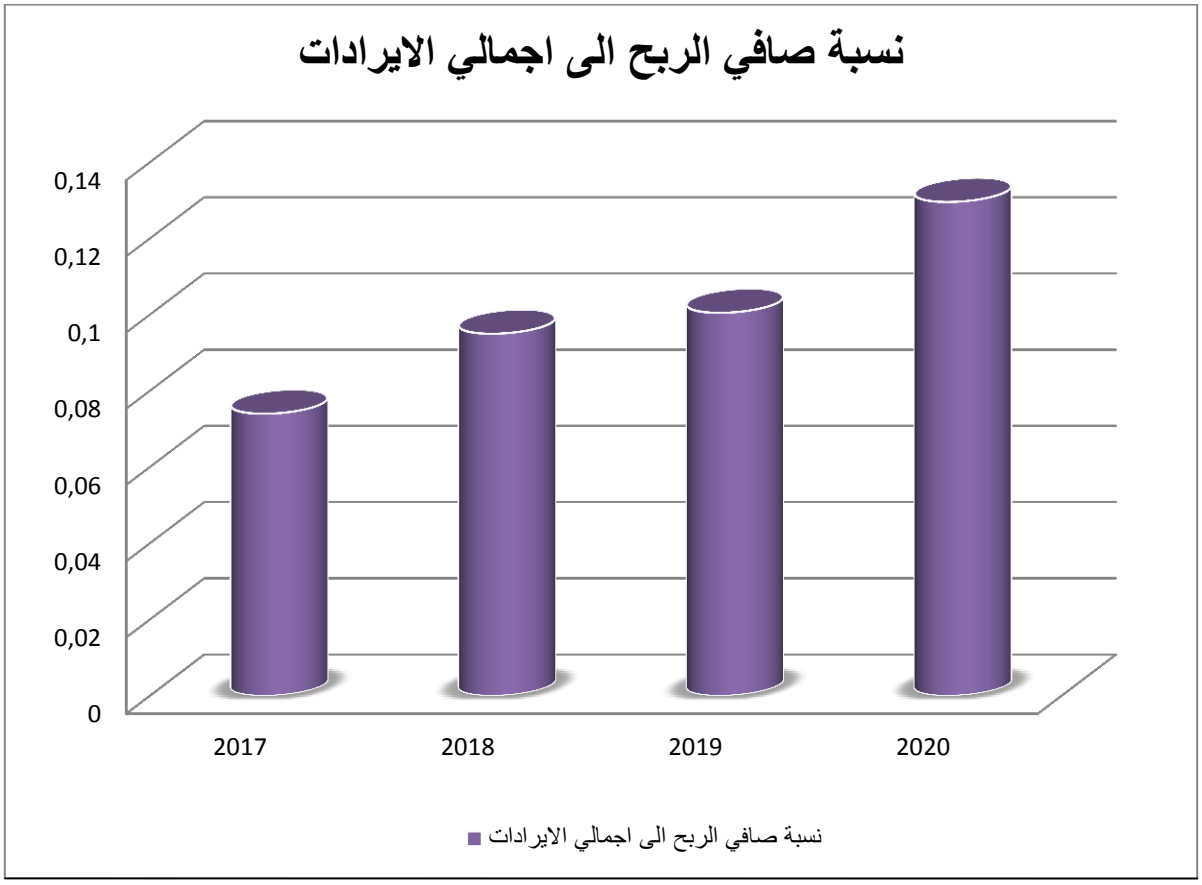

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول(11).

3. معدل العائد على الودائع

الجدول 12: معدل العائد على الودائع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية(2017–2020)

السنوات	2017	2018	2019	2020
المؤشر	10,75	9,85	9,60	12,62

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك والجدول (05).

الشكل06: يمثل التغير في معدل العائد على الودائع

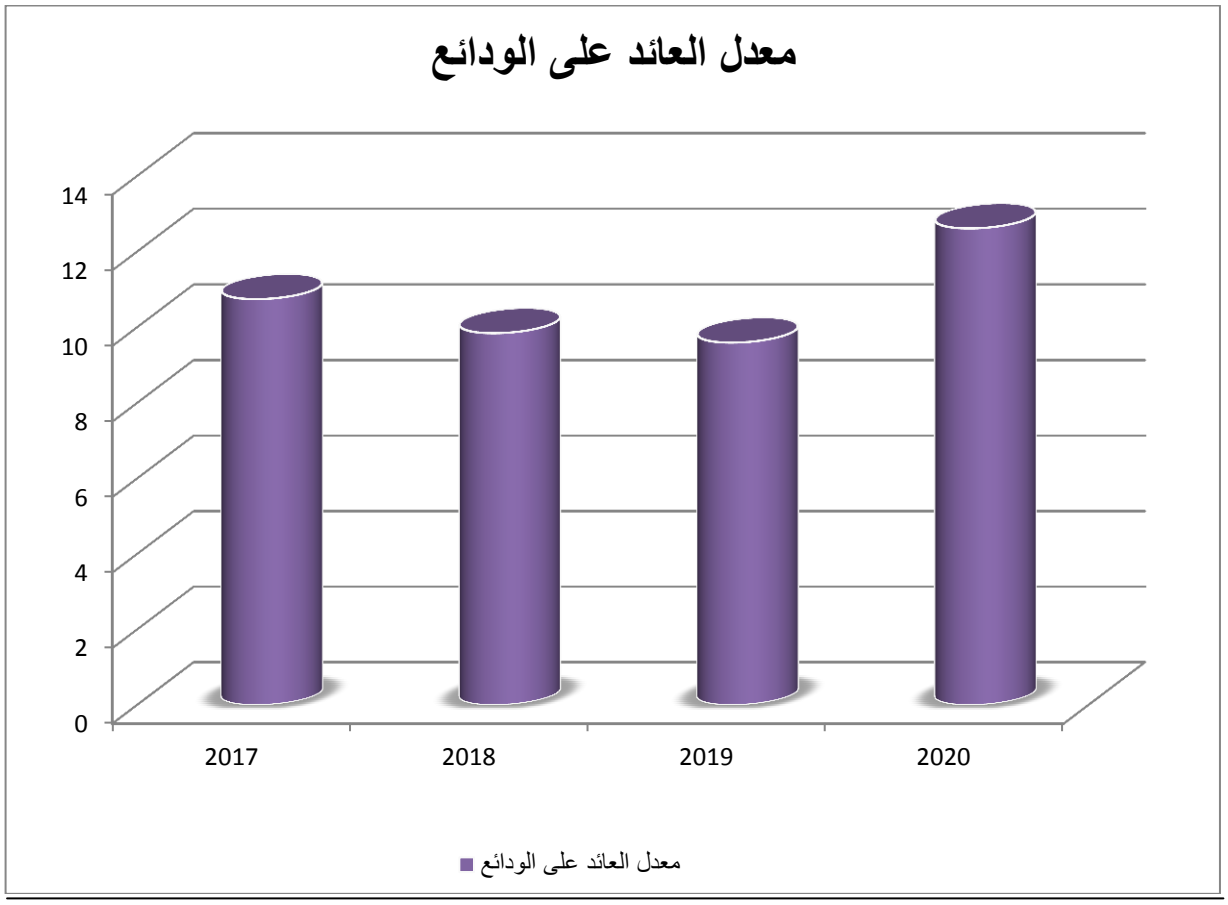

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول(12).

ثالثا: نسب الهيكلة

1. نسبة التمويل الخارجي للأصول

الجدول 13: نسبة التمويل الخارجي للأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2017–2020)

السنوات	2017	2018	2019	2020
المؤشر	45,65	46,75	39,33	43,29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك والجدول(07).

الشكل07: يمثل التغير في نسبة التمويل الخارجي للأصول

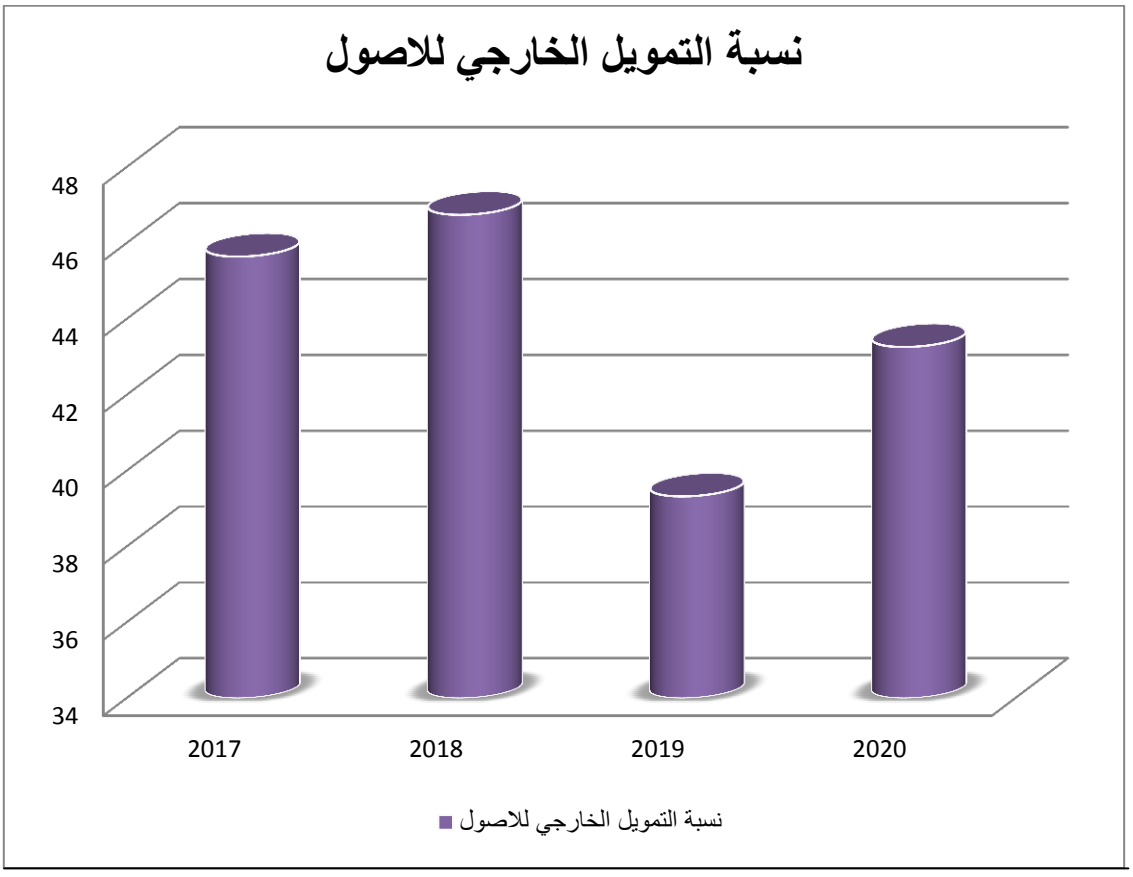

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول(13).

2. نسبة التمويل الداخلي للأصول

الجدول 14: نسبة التمويل لأصول بنك الفلاحة والتنمية الريفية(2017–2020)

السنوات	2017	2018	2019	2020
المؤشر	13,15	10,59	10,19	9,35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك والجدول(08).

الشكل08: يمثل التغيير في نسبة التمويل الداخلي للأصول

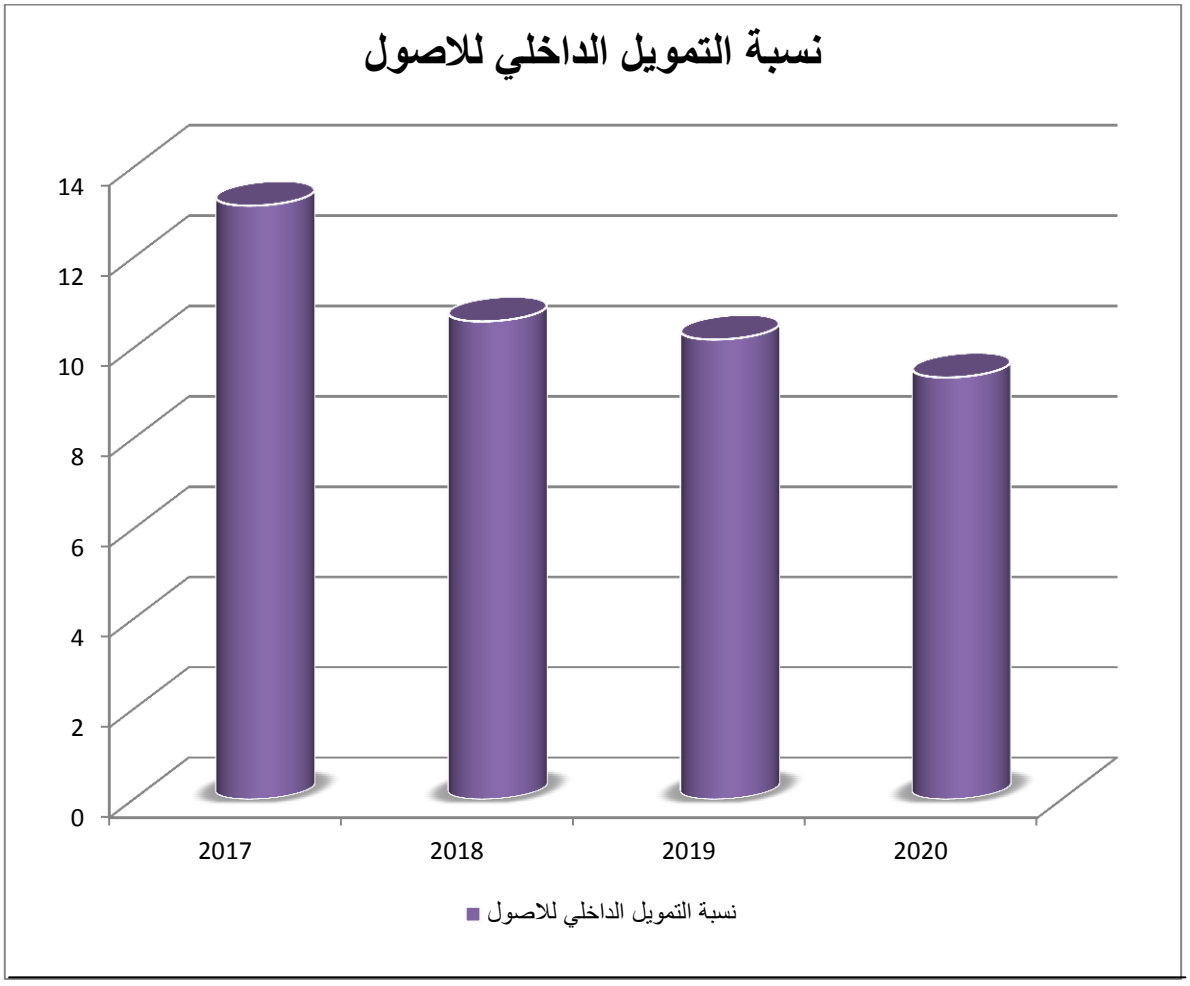

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول(14).

3. نسبة المديونية طويلة الأجل

الجدول 15: نسبة المديونية طويلة الأجل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية(2017–2020)

السنوات	2017	2018	2019	2020
المؤشر	8,16	4,63	5,28	0,51

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من البنك.

الشكل09: يمثل التغير في نسبة المديونية طويلة الأجل

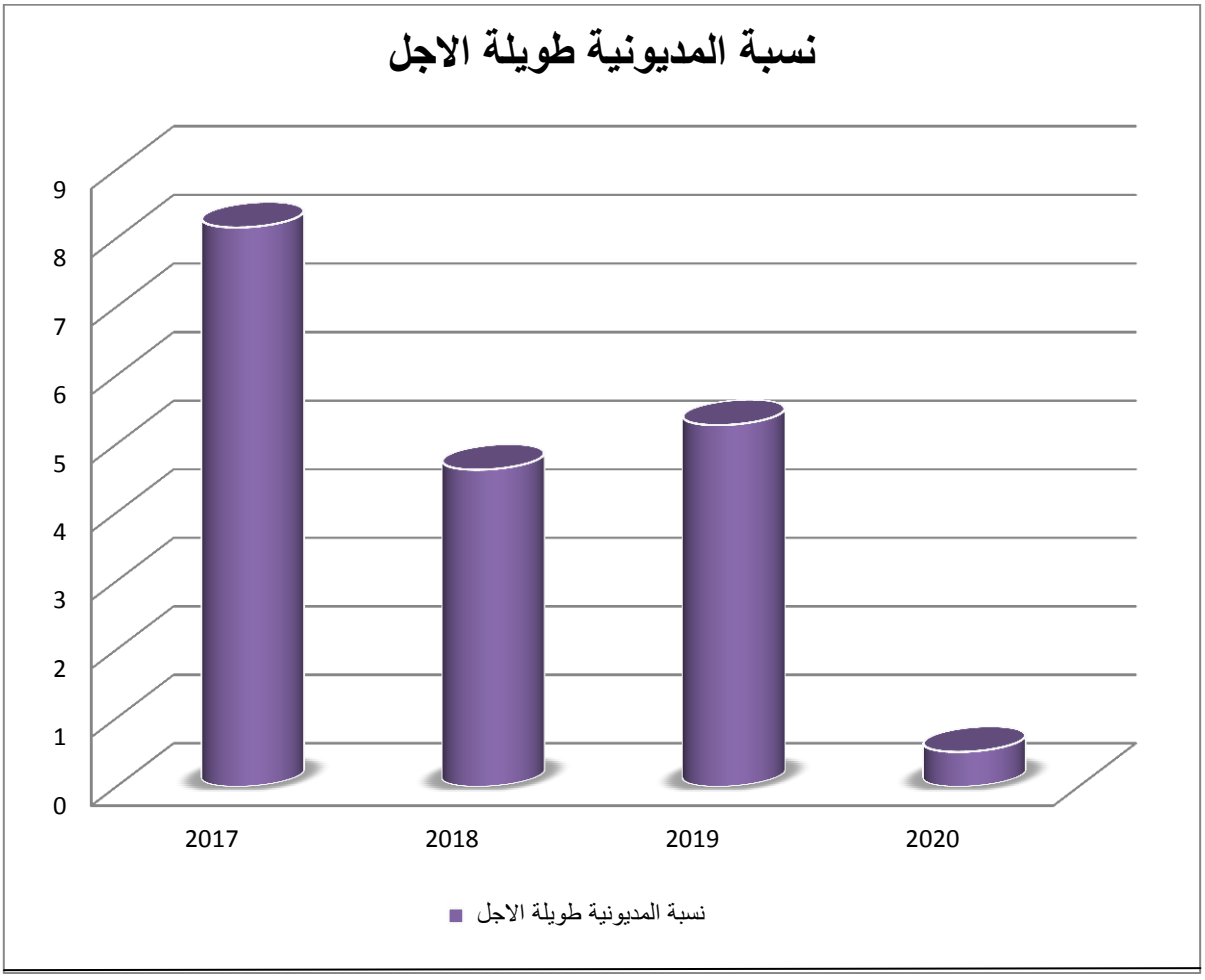

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول(15).

رابعا: مؤشر توظيف الأموال

1. نسب إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات

الجدول 16: نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية(2017-2020)

السنوات	2017	2018	2019	2020
المؤشر	41,84	25,06	7,02	2,35

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق البنك والجدول (06).

الشكل10: يمثل التغير في نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات

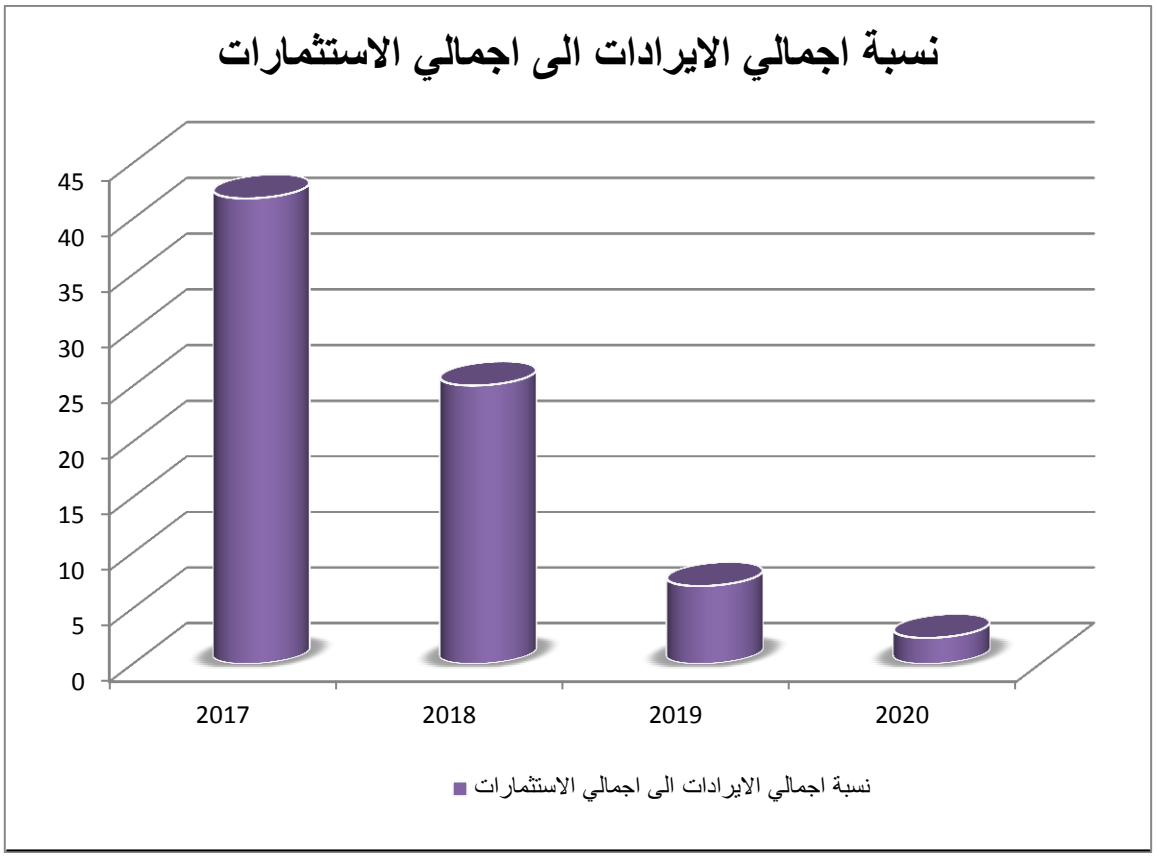

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (16).

المطلب الثالث: تفسير نتائج المؤشرات (2017–2020)

من خلال المنهج التحليلي المقارن سيتم تحليل مختلف نتائج المؤشرات التي تم التحصل عليها من خلال المطلب الأول والثاني على النحو التالي:

أولا: نسبة السيولة

1– نسبة السيولة العامة

من خلال الجدول رقم(09) الذي يمثل نسب السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة خلال الفترة (2017–2020) نلاحظ أن النسبة تميزت بالاستقرار نوعا ما، حيث بلغت خلال فترة(2018/2017) حوالي6% لتنخفض سنة 2019 إلى 5,08% ثم تعود إلى الارتفاع بنسبة طفيفة سنة 2020 لتصل إلى 5,11 % .

عموما استقرار نسبة السيولة العامة خلال فترة (2017–2020) تعكس قدرة الاحتياطات الأولية والثانوية (النقدية والشبه نقدية) على الوفاء بالتزامات البنك المالية.

2– نسبة الاحتياط القانوني

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن البنك سجل نسبة 25% من السيولة سنة2017 لتصل إلى اقل قيمة لها سنة 2018 بما يقدر25,33%، ثم انخفضت لتستقر سنتي 2020/2019 بما يقدر بنسبة 20,44% .

يتضح لنا من خلال هده النسب أن البنك يتوفر على قدر كافي من السيولة لمواجهة السحوبات والالتزامات، وتطور النسب خلال هده الفترة الممتدة من 2019–2020 يدل على تطور الموجودات النقدية للبنك وارتفاع الموارد المتمثلة في الودائع ، هدا أن دل فهو يدل على كسب ثقة المودعين من قبل البنك وتوفيره عامل الأمان لهم.

3– الرصيد النقدي

شهدت هده النسبة ارتفاعا حيث بلغت سنتي (2017–2018) نسبتي (12,9؛12,71) على التوالي، فحين ارتفعت سنتي (2019؛2020) إلى 14,45% .

ارتفاع الرصيد النقدي للبنك يؤكد التحليل السابق الذي يوضح استمرار البنك في الاحتفاظ بسيولة كافية لتغطية مختلف سحوبات.

ازدياد النسبة خلال فترى (2017–2020) تؤدي بالنتيجة إلى قيام المصرف بمنح تسهيلات ائتمانية وخلق المزيد من حسابات الودائع.

ثانيا: نسبة الربحية

1- معدل العائد على حق الملكية

من الجدول رقم (10) نلاحظ أن البنك سجل انخفاض في نسب العائد على حقوق الملكية، حيث كانت النسب متدبدبة خلال فترة (2017-2018) ، ثم عادت لترتفع سنة 2020 بنسبة تقدر ب 7,20% .

يعد ارتفاع هده النسبة إلى كفاءة البنك في استخدام أمواله لتمويل ودعم المشاريع الأكثر ربحية وحسب حجم الأخطار التي يتحملها مساهمونه.

2- نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات

من خلال الجدول رقم (11) تظهر النتائج أن البنك سجل انخفاض خلال السنوات (2017-2020)، حيث بلغت النسبة 0,021% لترتفع بعد دلك النسبة سنتي (2019-2020) لتصل إلى 0,1296% سنة 2020.

هدا الارتفاع يدل على أن البنك رفع من إيراداتها مما سمح له بتحقيق أرباح وبالتالي فالبنك عمل على زيادة كفاءة الأداء المالي من خلال رفع معدلات الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات.

3- معدل العائد على الودائع

من الجدول رقم (12) نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية سجل تدبدب في نسب معدل العائد على الودائع خلال فترة (2017-2019)، لترتفع سنة2020 إلى 12,62%.

يعود ارتفاع نسبة معدل العائد على الودائع على زيادة حجم الودائع التي تحصل عليها البنك وبالتالي قدرته على توليد الأرباح من الودائع.

ثالثا: نسب الهيكلة

1- نسبة التمويل الخارجي

من خلال الجدول رقم(13) نلاحظ انخفاض مؤشر التمويل الخارجي للأصول بشكل طفيف في سنة 2019 مقارنة بالسنوات السابقة، ثم ارتفعت النسبة سنة 2020 لتصل إلى 43,29%.

ارتفاع النسبة خلال سنة 2020 يدل على أن البنك يعتمد أكثر على التمويل الخارجي في تمويله أصوله المالية، وبالتالي هدا يؤدي إلى ازدياد عبئ الفوائد ومع دلك فان البنك لم يفقد استقلاليته المالية.

3- نسبة التمويل الداخلي

من خلال الجدول رقم(14) الذي يوضح نسبة التمويل الداخلي للأصول، نلاحظ أن نسبة بلغت سنة 2017 حوالي 13,15%، لتنخفض بعدها ابتداء من سنة 2018 إلى غاية 2020 لتصل إلى 9,35%.

3- نسبة المديونية طويلة الأجل

من خلال الجدول رقم(15) تظهر نتائج المؤشر المديونية طويلة الأجل نسب مرتفعة خلال الفترة (2017–2020) حيث بلغت (8,16؛ 4,63؛5,28) على التوالي، وهدا يدل أن الوضع المالي للبنك كان سيئا، ما يدل على عدم استقلاليته خلال هده الفترة ، ثم انخفضت سنة 2020 لتصل 0,51% وهي اقل من الواحد وبالتالي البنك استطاع استرجاع سيادته المالية، فكلما كانت النسبة منخفضة كلما كان الوضع المالي للبنك ايجابي.

رابعا: مؤشر توظيف الأموال

❖ **نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات**

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن البنك حقق نسبة عالية سنة 2017 بما يعادل 41,84% وهدا يدل أن البنك يتمتع بكفاءة كبيرة في الاستثمار، مما يرفع من حصيلة الإيرادات الاستثمارية خلال هده المدة، لكن وابتداء من سنة 2018 إلى غاية 2020 فقد شهد البنك انخفاض كبير في نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات، حيث بلغت النسبة 2,35% سنة 2020 وهدا يدل على تسجيل انخفاض في حصيلة الاستثمارية للبنك بخاصة سنة 2020 بسب الوضع السياسي وكذلك جائحة كورونا التي أثرت على الوضع الاقتصادي للبلد وبالتالي على المقاولين الدين يعتبرون اكبر فئة تقوم بوضع ادعها والحصول على قروض من البنك.

من خلال مما سبق نستنتج أن أداء البنك كان متدبدب خلال (2017–2020) بسبب السياسة المالية لدولة والتي أعفيت كل من angem وanseg الوكالات الداعمة لتشغيل الشباب من تسديد قروضها كذلك ضعف هيكلها المالي، فحين تمثل نقطة قوته في الودائع التي يحصل عليها.

خلاصة الفصل:

من خلال هدا الفصل تم إسقاط الجزء النظري على الدراسة الميدانية للبنوك، حيث تم إعطاء بطاقة فنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة عامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية ميلة بصفة خاصة ودلك من خلال ذكر نشأته واهم مراحل تطوره ، أهداف، مهامه التي تتمثل في فتح حسابات للزبائن وتقديم خدمة خصم وتحصيل لأوراق التجارية وكدا هيكله التنظيمي، ثم من بعدها تضمن الفصل تحليل الوضعية المالية للبنك من خلال حساب المؤشرات المالية من السيولة المتوفرة، وكذا الربحية ونسب الهيكلة ، وقد تم عرض النتائج وتفسيره من حيث الدلالة الاقتصادية وتمثيلها بيانيا.

وفي الأخير تم التوصل إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قد رفع من مستوى أدائه المالي في سنة 2020 بنسبة مقبولة عن السنة السابقة.

الخاتمة

الخاتمة

يقوم موضوعنا على دراسة التحليل المالي المقارن وأهميته في تقييم أداء البنوك، حيث أن نتائج البنك رهينة بمحتويات القوائم المالية إلى يتم تحليلها، فالتحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في تقييم الأداء لفترات زمنية متتالية، الأمر الذي يسمح بمراقبة نشاط البنك واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة.

وقد اخترنا في تحليل الوضعية المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية قائمة المركز المالي (الميزانية المالية) التي تعد من أهم القوائم المالية للبنك وبالاستعانة بأسلوب التحليل المالي الأفقي الذي يعتمد على المقارنة بين نتائج المالية وتحديد مختلف التغيرات التي طرأت على هده القائمة خلال عدة سنوات وبالتالي يستطيع المقيم منة خلالها تقييم السياسة المالية المتبعة.

لقد تم التركيز في هده الدراسة بشكل كامل على الجانب المالي للبنك لمعرفة أدائه، كونه الجانب الأهم لضمان استمرارية البنك وكون المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية أهم مرآة عاكسة لحقيقة الوضع المالي له.

وقد أثمرت هده الدراسة على جملة من النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط التالية:

- يعتبر التحليل المالي المقارن من أهم الأساليب المعتمدة في الجانب المالي للبنك للكشف عن الوضعية المالية له.

عملية تقييم الأداء يسعى من وراءها المقييم للكشف عن أسباب الضعف بالدرجة الأولى لتصحيح أداء البنك.

- تختلف لأهمية ولأهداف من عملية التحليل المالي للبنك حسب الأطراف المستفيدة منه سواء داخليا أو خارجيا.
- تحليل الوضعية للبنك يتم انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة لديه كونها مرآتها الحقيقة.
- أهم قائمة مالية يتم اعتمادها في عملية التحليل المالي المقارن هي الميزانية العامة أو ما يعرف بقائمة المركز المالي كونها تحتوي على جميع عمليات ومدخلات البنك بالتفصيل.
- أهم النسب المالية التي يرتكز عليه بنك الفلاحة والتنمية الريفية هي نسب توظيف الأموال وهدا لان الوظيفة الأساسية للبنك تتمثل في منح القروض
- تكمن نقاط قوة البنك في قدرته على اجتذاب قدر كافي من الودائع وهو ما يفسر توفره على السيولة لتغطية السحوبات المالية.

- نقطة ضعف البنك تتمثل في ضعف الهيكل المالي للبنك كونه يعتمد على تمويل الخارجي في تمويل أصوله.
- إعفاء الوكالات الداعمة لتشغيل الشباب من تسديد القروض الممنوحة لها شكل نقطة ضعف للبنك .
- أداء البنك شهد تدبدب في الفترة الأخيرة إلا انه حقق نتيجة مقبولة فالسنة 2020 رغم جائحة كورونا.
- من سلبيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية احتكاره لمعلوماته المالية وعدم التصريح بيها بحجة السرية التامة لهدا النوع من المعلومات مما لا يعطي صورة واضحة عن وضعيته المالية للجمهور معه خاصة الراغبين في إيداع أموالهم.

اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع تم التوصل إلى ما يلي:

- ✓ يحظي التحليل المالي المقارن بمكانة هامة جدا من طرف مسيرين بنك الفلاحة والتنمية الريفية إذ يعتمدونه كأداة مالية تحليلية اثبت نجاعته عبر السنوات في تحديد تطور أدائهم وهو ما بوجيب على الإشكالية المطروحة سابقا.
- ✓ التحليل المالي المقارن يقوم على اعتبار إن الأرقام المجردة مؤشرات كمية اقتصادية يتم تحليلها بواسطة أساليب مختلفة وبالتالي فالتحليل المالي أسلوب علمي ، فحين تتمثل عملية تقييم الأداء في قياس وفحص النتائج المحققة مما يتيح الحكم الفاعلية والكفاءة وبالتالي فهي عملية رقابة لعمل البنوك وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ✓ يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية في معرفة تطور أدائه فيلا ظل أسلوب التحليل المالي المقارن على مقارنة بالسنوات السابقة على التحليل الأفقي وباستخدام النسب المالية كنسبة الربحية والهيكلة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ تم الاعتماد في تحليل الوضع المالي للبنك الفلاحة والتنمية الريفية على قائمة المركز المالي (الميزانية) كونها أهم قائمة يعتمدوه البنك في عملية تقييم أدائها فحين تعتبر القوائم المالية لأخرى قوائم مكملة لها وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- ✓ من خلال استخدمنا للمؤشرات المالية تم تحديد نقاط قوة البنك والمتمثلة في قوة سياستها الائتمانية في منح القروض وكدا اكتشاف مواطن ضعفها وهدا يؤكد لنا نجاعة أسلوب التحليل المالي المقارن في الكشف عن أداء البنك وبالتالي يؤكد صحة الفرضيتين الرابعة والخامسة.
- ✓ من خلال النتائج المتحصل عليه تبين إن الأداء المالي للبنك قد تطور خلال الفترة من 2019-2020بنسبة مقبولة وهدا ينفي صحة الفرضية الأخيرة.

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة، نورد التوصيات التالية:

- ✓ البنك يعتمد في عملية تحليله على نسب المالية (نسبة الربحية، توظيف الأموال ....) فقط ، لدا نقترح استخدام طرق وأساليب إحصائية كي الانحدار الخطي ودلك لتدعيم النتائج التحليلية أكثر.
- ✓ مقارنة أداء بنك الفلاحة والتنمية الريفية –ميلة– لأدائه مع بنك أخر ضمن نفس التخصص وهدا لدخول جو المنافسة مما يدفعه لتحسين الأداء أكثر واهتمام بجانب المنافسة.
- ✓ ينبغي على البنك توفير معلومات وبيانات مالية ودلك حتى يحصل الجمهور على المعلومات الكافية عن وضعية البنك وبالتالي جدب المتعاملين معهم وخاصة أصحاب الودائع.
- ✓ إعطاء كوادر مؤهلة ومدربة ومختصة بمجال التحليل المالي للقيام بنشاطها بكفاءة ومصداقية .
- ✓ على البنك معالجة سياسته التمويلية، وتجنب اعتماده على التمويل الخارجي.
- ✓ إيجاد مشاريع استثمارية ذات ربحية ودلك لرفع مؤشر توظيف أمواله المتاحة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- أسعد حميد العلي،إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2013.

2- إلياس بن ساسي، يوسف قؤيشي، التسيير المالي (الادارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2011.

3- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي،إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى،2016.

4-جميل احمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987.

5- حمزة محمد الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2011.

6- حسين سمير عشيش، ظافر الكبيسي، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2011.

7- دريد كامل أل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان،2011.

8- زغيب مليكة، بوشنيفر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي، الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، سكيكدة، 2010.

9- سعيد عطا الله، التدريب المحاسبي المالي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

10- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

11- صادق راشد الشمري، إدارة المصاريف(الواقع بين التطبيقات العلمية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2009.

12- صلاح الدين حسن المسيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة،2010.

13- عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان،2005.

14- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

15- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، فلسطين، 2008.

16- قاسم نايف علون، إدارة الاستثمار(بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2003.

17- محمد الفاتح، محمود البشري المغربي، نقود وبنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن، 2006.

18- محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية، دار الفجر للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2016.

19- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2009.

20- محمد عباس بدوي، المحاسبة والتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009. 21- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

22- محمد كمال، احمد عبد الله، مبادئ المحاسبة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008.

23- موسى مطر وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان ،2005.

24- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2010.

25 - محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر والتوزيع، 2016.

26- نصر حمود مرنان فهد، اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

27- نعيم نصر داوود، التحليل المالي باستخدام برنامجEXCEL ، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2012،

28- نعيم نصر داوود، دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2012.

29- وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

ثانيا: البحوث الجامعية

1- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة: جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008.

2- عبد الحليم الأسود، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، 2012/2009.

3- مشري فريد، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2016.

4- فاطمة الزهراء شادي، آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، أم البواقي.

5- قنيش محمد زكرياء، التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية(دارسة حالة ميناء الجزائر)، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2019.

ثالثا: المجلات

- حازم احمد فرانة، اثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، العدد3، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سبتمبر، 2018.

رابعا: المواقع الالكترونية

- www.badr-bank.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: ميزانية بنك

الفلاحة والتنمية الريفية لسنة

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN AGENCE PAR CLASSE

En date du : 31/12/2020

Agence: 837 - AGENCE GRAREM

Monnaie : DZD - DINARS ALGERIEN **0,00** **0,00**

CLASSE DE COMPTE/GRAND LIVRE	SOLDE	SOLDE VALORISE
113 - SUBVENTion PRET ANGEM	0,00	7 065 274,23
116 - SUBVENTion PRET ANSEJ	0,00	53 019 807,03
125 - COMPTE B A D R CHEZ C C P	0,00	-11 036,02
192 - SUBVENTION PRET CNAC	0,00	7 955 016,77
200 - COMPTE CHEQUE	0,00	750 064 850,93
251 - LIVRET EPARGNE BANQUE AVEC INTERETS	0,00	7 340 701 850,46
255 - COMPTE DIVERS	0,00	23 080 000,00
258 - compte de passage	0,00	0,00
260 - LIVRET EPARGNE BANQUE SANS INTERETS	0,00	2 006 800 204,27
261 - COMPTE DE PROVISION POUR CAUTIONS	0,00	11 032 233,74
281 - LIVRET EPARGNE JUNIORS	0,00	145 070 647,31
300 - COMPTE COURANT	0,00	4 775 162 103,06
381 - LIVRET EPARGNE JUNIORSSANS INTERET	0,00	907 000,00
397 - LIVRET EPARGNE FELLAH AVEC INTERETS	0,00	73 706,35
398 - LIVRET EPARGNE FELLAH SANS INTERETS	0,00	27 008 000,00
415 - BON DE CAISSE NOMINATIF À INTERET VARIABLE 500000 DINARS	0,00	50 000 000,00
512 - DEPOT A TERME EN DA A TAUX VARIABLES 12 MOIS	0,00	0,00
524 - DEPOT A TERME EN DA A TAUX VARIABLES 24 MOIS	0,00	7 104 175,00
800 - COMPTE CHEQUE DU PERSONNEL BADR	0,00	10 051 606,39
900 - COMPTE TITRE	0,00	169 025,00
BA1011101 - BILLETS & MONNAIES EN CAISSE	0,00	-17 008 003,13
BA1011301 - BILLETS & MONNAIES EN ROUTE	0,00	0,00
BA1201209 - ACCUMULATION DE LA BONIFICATION	0,00	39 855 850,39
BA1201221 - BONIFICATION DUE PAR LE TRÉSOR	0,00	-854 075 349,43
BA1201611 - CRÉANCE FNRDA - CAPITAL	0,00	0,00
BA2021311 - CRÉDITS DE CAMPAGNE AGRICULTURE ET LA PÊCHE SUBVENTIONNÉS ET/OU BONIFIÉS	0,00	-219 480 052,07
BA2022111 - AVANCES SUR MARCHANDISES	0,00	0,00
BA2032111 - REECHELONNEMENT MOYEN TERME CAPITAL	0,00	-13 406 970,08
BA2041231 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME ORDINAIRES SECTEUR	0,00	0,00
BA2041271 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME DISPOSITIFS AIDÉS HORS	0,00	0,00
BA2041272 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	0,00
BA2041273 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS ORDINAIRES MOYEN TERME HORS AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-84 582 038,41
BA2041512 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS LONG TERME POUR LES AUTRES SECTEURS DISPOSITIFS AIDÉS	0,00	-520 160 401,09
BA2041513 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS LONG TERME POUR LES AUTRES SECTEURS SUBVENTIONNÉS ET/OU BONIFIÉS	0,00	0,00
BA2041700 - CRÉDITS D INVESTISSEMENT LONG TERME AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-156 381 818,80
BA2041911 - RÉÉCHELONNEMENT COURT TERME CAPITAL ET INTÉRÊTS	0,00	0,00
BA2042131 - CRÉDITS D INVESTISSEMENT MOYEN TERME AGRICULTURE ET PÊCHE SUBVENTIONNÉS ET/OU BONIFIÉS	0,00	-20 400 000,00

BA2042211 - CRÉDIT D INVESTISSEMENT ORDINAIRES À LONG TERME POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	-272 036 448,22
BA2081131 - CRÉDIT BAIL MATÉRIEL AGRICOLE MOYEN TERME	0,00	-628 057 886,27
BA2091211 - PRODUITS À RECEVOIR SUR CRÉDIT À COURT TERME POUR L	0,00	0,00
BA2091311 - PRODUITS À RECEVOIR SUR CRÉDIT À MOYEN TERME POUR L AGRICULTURE ET LA PÊCHE	0,00	-15 293 709,45
BA2091321 - PRODUITS À RECEVOIR SUR CRÉDIT À MOYEN TERME POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	-1 789 050,51
BA2091421 - PRODUITS À RECEVOIR SUR CRÉDIT À LONG TERME POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	-11 540 098,54
BA2601211 - CRÉANCES IMMOBILISÉES C.E.R DE L AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-3 451 739,86
BA2601212 - CRÉANCES IMMOBILISÉES C.E.R POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	-7 000 104,08
BA2634381 - DISPOSITION TÉLÉGRAPHIQUE	0,00	0,00
BA2801211 - CRÉANCES EN SOUFFRANCE (HORS AGRICULTURE ET PÊCHE)	0,00	-67 603 154,02
BA2801230 - CRÉANCES EN SOUFFRANCE DE L AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-67 406 024,66
BA2801311 - CRÉANCES DOUTEUSES (HORS AGRICULTURE ET PÊCHE)	0,00	-295 099 788,49
BA2801330 - CRÉANCES DOUTEUSES DE L AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-504 022 456,59
BA2801411 - CRÉANCES COMPROMISES (HORS AGRICULTURE ET PÊCHE)	0,00	-4 317 023 432,55
BA2801430 - CRÉANCES COMPROMISES DE L AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-1 293 996 084,39
BA2801511 - CRÉANCES SUR RESSOURCES AFFECTÉES	0,00	-171 539 506,55
BA2901111 - PERTES DE VALEUR SUR CRÉANCES EN SOUFFRANCE	0,00	114 974 702,63
BA2901211 - PERTES DE VALEUR SUR CRÉANCES DOUTEUSES	0,00	83 700 908,43
BA2901311 - PERTES DE VALEUR SUR CRÉANCES COMPROMISES	0,00	566 934 704,48
BA3401191 - SOMMES DUES AU TRESOR	0,00	0,00
BA3401531 - TVA DÉDUCTIBLES SUR INVESTISSEMT	0,00	0,00
BA3401541 - TVA DÉDUCTIBLES SUR AUTRES BIENS ET SERVICES	0,00	-20 728,40
BA3401671 - DÉPENSES EN ATTENTE D IMPUTATION	0,00	0,00
BA3641111 - CHARGES CONSTATÉES D AVANCE SUR OPÉRATIONS TRÉSORERIE	0,00	3 100 260,00
BA3641161 - CHARGES CONSTATÉES D AVANCE SUR OPÉRATIONS DE CHANGE	0,00	0,00
BA3671121 - PRODUITS À RECEVOIR SUR OPÉRATIONS CLIENTÈLE	0,00	-188 000,39
BA3671171 - PRODUITS À RECEVOIR SUR OPÉRATIONS HORS BILAN	0,00	-16 890,97
BA3695411 - COMPTE DE PASSAGE DE REMBOURSSEMENT PRÊT	0,00	0,00
BA3695901 - INTÉRETS NON RECOUVRÉS SUR CRÉANCES LITIGIEUSES	0,00	-221 283 505,11
BA3695911 - INTÉRETS NON RECOUVRÉS SUR CRÉANCES À PROBLÈMES POTENTIELS	0,00	0,00
BA3695921 - INTÉRETS NON RECOUVRÉS SUR CRÉANCES TRÈS RISQUÉES	0,00	176 509,67
BA3695931 - INTÉRETS NON RECOUVRÉS SUR CRÉANCES COMPROMISES	0,00	-1 149 475 703,34
BA3699112 - GRAND LIVRE SUSPENS	0,00	0,00
BA3699411 - TRANSFERT IMMOBILISATIONS	0,00	0,00
BA3699521 - VALEURS ÉGARÉES OU DÉTOURNÉES	0,00	-901 000,00
BA3964111 - PERTE DE VALEUR SUR VALEURS ÉGARÉES	0,00	901 000,00
BA4202111 - TERRAINS	0,00	-13 622 500,00
BA4202611 - MOBILIER DE BUREAU	0,00	-1 564 642,27
BA4202631 - COFFRES FORTS	0,00	-1 634 842,33
BA4202661 - AUTRES MATÉRIEL DE BUREAU	0,00	-1 222 386,64
BA4202671 - MATÉRIEL DE SÉCURITÉ	0,00	-12 419 279,62
BA4202711 - AMÉNAGEMENTS BUREAUX	0,00	-11 020 271,32
BA4202741 - INSTALLATIONS COMPLEXES	0,00	-1 700 428,00
BA4202811 - EQUIPEMENTS INFORMATIQUES	0,00	-13 681 437,73
BA4202911 - IMMOBILISATIONS INCORPORELLES EN COURS	0,00	0,00
BA4205411 - MOBILIER LOGEMENT DU PERSONNEL	0,00	-1 352 997,50
BA4205421 - EQUIPEMENT MENAGE LOGEMENT DU PERSONNEL	0,00	-134 500,00
BA4205511 - AMÉNAGEMENT LOGEMENT DU PERSONNEL	0,00	-1 693 685,20
BA4702431 - AMORTISSEMENT MATÉRIEL ET OUTILLAGE	0,00	1 305 069,71
BA4702611 - AMORTISSEMENT MOBILIER DE BUREAU	0,00	1 104 500,00

BA4702621 - AMORTISSEMENT COFFRES FORTS	0,00	173 089,54
BA4702711 - AMORTISSEMENT AMÉNAGEMENTS PROFESSIONNELS	0,00	1 172 173,32
BA4702811 - AMORTISSEMENT ÉQUIPEMENT INFORMATIQUE	0,00	1 371 269,99
BA4705411 - AMORTISSEMENT MOBILIER ET ÉQUIPEMENT MÉNAGER	0,00	143 999,31
BA4705511 - AMORTISSEMENTS AMÉNAGEMENTS SOCIAUX	0,00	114 595,75
BP1621201 - CHÈQUE DE BANQUE	0,00	0,00
BP2201391 - COMPTES DIVERS BONS DE CAISSE	0,00	1 268 612,70
BP2201851 - COMPTES TRANSFÈRES SANS MOUVEMENT DINAR	0,00	0,00
BP2631111 - PROVISIONS POUR CAUTIONS	0,00	113 780 314,35
BP2633811 - PROVISIONS SUR CHÈQUES DE BANQUE	0,00	13 221 519,52
BP2634550 - DIFFÉRENCE SUR COMPTE FONDS DE GÀRANTIES RET (ANCIEN 342)	0,00	0,00
BP3231111 - EXIGIBLES APRÈS ENCAISSEMENT DZD	0,00	1 625 890,61
BP3411321 - FACTURES À RECEVOIR	0,00	113 786,31
BP3411421 - DIVERSES DÉTENTIONS POUR COMPTE BADR NET	0,00	0,00
BP3411471 - TAXES DUES SUR ACTIVITÉS BANCAIRES	0,00	12 303 892,98
BP3411481 - I.R.C.D.C À VERSER	0,00	1 130 511,80
BP3411631 - SOMMES DÛES AU PERSONNEL	0,00	0,00
BP3411791 - RECETTE EN ATTENTE D IMPUTATION	0,00	0,00
BP3411911 - SOMMES DÛES À LA CLIENTELE	0,00	0,00
BP3621211 - TRANSFERE EN ATTENTE AFFECTATION DZD	0,00	0,00
BP3661181 - CHARGES À PAYER	0,00	0,00
BP3661221 - CHARGES DE SERVICES À PAYER	0,00	0,00
BP3661311 - CHARGES À PAYER BON DE CAISSE	0,00	0,00
BP3661321 - CHARGES À PAYER DÉPÔT À TERME	0,00	142 182,88
BP3661331 - CHARGES À PAYER LIVRET D ÉPARGNE BANCAIRE	0,00	111 582,58
BP3661341 - CHARGES À PAYER LIVRET D ÉPARGNE JUNIOR	0,00	190 896,25
BP3681211 - INTÉRÊTS COURUS NON PERÇUS	0,00	940 357,49
BP3695111 - EXCÉDENTS DE CAISSE	0,00	118 000,00
BP3695401 - COMPTE DE PASSAGE D ENCAISSEMENT PRÊT	0,00	0,00
BP3695411 - COMPTE DE PASSAGE D ENCAISSEMENT DE LA SUBVENTION	0,00	0,00
BP3695951 - AGIOS RÉSERVÉS SUR CRÉANCES CLASSÉES	0,00	229 011 926,97
BP3695952 - AGIOS RÉSERVÉS SUR CRÉANCES CLASSÉES CESO	0,00	70 418 063,47
BP3695953 - AGIOS RÉSERVÉS SUR CRÉANCES CLASSÉES CDOU	0,00	716 393,65
BP3695954 - AGIOS RÉSERVÉS SUR CRÉANCES CLASSÉES CCOM	0,00	1 078 912 878,53
BP3699111 - COMPTE D ATTENTE BILAN	0,00	0,00
BP3699261 - UTILISATION COMPTE DEVISE DISPONIBLE	0,00	28 715 567,90
BP3699551 - CONTRE PARTIE ALIMENTATION COMPTE DEVISE DISPONIBLE	0,00	0,00
BP3699902 - COMPTE TRANSITOIRE MIGRATION CASA SYBU_FLEXCUBE_ CRÉDITEUR	0,00	0,00
BP3699903 - COMPTE TRANSITOIRE MIGRATION DAT SYBU_FLEXCUBE_ CRÉDITEUR	0,00	0,00
BP3699911 - BALANCE SIÈGE	0,00	0,00
BP3699951 - BALANCE SIÈGES 2	0,00	0,00
BP5911111 - MARGE BRUTE	0,00	0,00
CD9903101 - CONTREPARTIE ENGAGEMENTS DE FINANCEMENTS EN FAVEUR DE LA CLIENTÈLE	0,00	945 762 530,78
CD9911001 - CONTREPARTIE ENGAGEMENTS DE GARANTIES	0,00	0,00
CE3700125 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES TELECOMPENSATION	0,00	257 514 276 170,75
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-202 572 450 852,50
CE3705801 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES SYRAT	0,00	-20 058 241 274,41
CH6019131 - COMMISSIONS SERVIES AUX CCP	0,00	-2 600,00
CH6022321 - INTÉRÊTS SERVIS SUR COMPTES ÉPARGNE BANQUE	0,00	-134 235 631,35
CH6022330 - INTÉRÊTS SERVIS SUR COMPTES ÉPARGNE JUNIOR	0,00	-2 744 297,91
CH6022411 - INTÉRÊTS SERVIS SUR DÉPÔTS À TERME INFÉRIEUR À 1 AN	0,00	0,00
CH6022501 - INTÉRÊTS SERVIS SUR DÉPÔTS À TERME SUPÉRIEUR À 1 AN	0,00	-118 223,29
CH6022611 - INTÉRÊTS SERVIS SUR BONS DE CAISSE NOMINATIFS	0,00	0,00
CH6029101 - COMMISSIONS SERVIES SUR OPÉRATIONS AVEC LA CLIENTÈLE	0,00	0,00

CH6061101 - PERTES SUR OPÉRATIONS DE CHANGE	0,00	-498 900 961,78
CH6083301 - CARNETS DE CHÈQUES CONSOMMÉS	0,00	-587 216,21
CH6222101 - LOYERS ET CHARGES LOCATIVES BÂTIMENTS PROFESSIONNELS	0,00	0,00
CH6222201 - LOYERS ET CHARGES LOCATIFS BÂTIMENTS NON PROFESSIONNELS	0,00	0,00
CH6234101 - ENTRETIEN ET RÉPARATION MATÉRIEL ET OUTILLAGE PROFESSIONNELS	0,00	-828 000,00
CH6238101 - ENTRETIEN ET RÉPARATION MATÉRIELS INFORMATIQUES	0,00	-21 500,00
CH6241101 - TRANSPORTS DE FONDS	0,00	-952 040,00
CH6241901 - AUTRES FRETS ET TRANSPORTS	0,00	-291 330,00
CH6251201 - DÉPLACEMENT.FRAIS VOYAGE ALGÉRIE	0,00	-82 200,00
CH6251501 - FRAIS DE RÉCEPTION HÉBERGEMENT ET AUTRE FRAIS	0,00	0,00
CH6251601 - FRAIS DE RÉUNIONS	0,00	-22 420,00
CH6272101 - ARTICLES PUBLICITAIRES	0,00	0,00
CH6281111 - FRAIS D AFFRANCHISSEMENT	0,00	-221 000,00
CH6281121 - FRAIS DE TÉLÉPHONE	0,00	-28 130,00
CH6281131 - FRAIS DE TÉLEX ET DE TÉLÉGRAMME	0,00	0,00
CH6281171 - FRAIS DE MÉSSAGERIE	0,00	-1 112 033,25
CH6281181 - FRAIS DE LIGNES SPÉCIALISÉES	0,00	-362 000,00
CH6281191 - AUTRES FRAIS DE TÉLÉCOMMUNICATIONS	0,00	0,00
CH6286191 - AUTRES FRAIS DE POSTES	0,00	-42 200,00
CH6291211 - AUTRES SERVICES	0,00	0,00
CH6291401 - ABONNEMENTS JOURNAUX	0,00	-22 000,00
CH6292201 - ENTRETIEN ET RÉPARATION MATÉRIELS DE SÉCURITÉ	0,00	-120 000,00
CH6292301 - FRAIS DE NETTOYAGE	0,00	-1 225 000,00
CH6292401 - FRAIS DE GARDIENNAGE	0,00	-12 008 000,00
CH6293301 - CHARGES SUR SERVICE SMS	0,00	0,00
CH6299101 - PERSONNE PHYSIQUES ET MORALE DOMICILIÉES EN ALGÉRIE	0,00	-3 258 871,94
CH6299201 - CONSOMMATIONS EAU	0,00	0,00
CH6299202 - CONSOMMATIONS ELECTRICITÉ ET GAZ	0,00	0,00
CH6299301 - TRAVAUX À FAÇON	0,00	0,00
CH6299401 - FRAIS D ACTES ET CONTENTIEUX	0,00	0,00
CH6301111 - TRAITEMENTS ET SALAIRES	0,00	-52 815 957,20
CH6301311 - PRIMES DE RENDEMENT	0,00	-9 242 283,02
CH6301321 - PRIMES DE BILAN	0,00	-6 267 136,22
CH6301351 - PRIMES DE RESPONSABILITÉ	0,00	-220 000,00
CH6301411 - CONGES PAYÉS	0,00	-10 256 229,97
CH6321141 - INDEMNITÉS D INSALUBRITÉ	0,00	-320 347,37
CH6321151 - INDEMNITÉS DE CAISSE	0,00	-1 242 000,00
CH6321171 - INDEMNITÉS DE TRANSPORT	0,00	-5 233 681,53
CH6321181 - INDEMNITÉS DE PANIER	0,00	-12 372 500,00
CH6321191 - INDEMNITÉS AUTRES	0,00	-828 000,00
CH6321221 - ALLOCATION FAMILIALE CHARGE EMPLOYEUR	0,00	-92 000,00
CH6351111 - COTISATIONS SÉCURITÉ SOCIALE	0,00	-22 207 611,24
CH6361111 - FORMATION AUPRÈS DES INSTITUTS ÉCONOMIQUES ET BANCAIRES	0,00	0,00
CH6361151 - FRAIS DE FORMATION INTERNE (BADR)	0,00	-224 905,29
CH6361161 - DÉPLACEMENT AU TITRE DE LA FORMATION	0,00	-42 500,00
CH6461111 - DROITS D ENREGISTREMENTS SUR ACTIVITÉ DE MARCHÉ	0,00	-342 579,52
CH6461121 - DROITS DE TIMBRES	0,00	0,00
CH6611221 - ASSURANCES DES BÂTIMENTS	0,00	0,00
CH6612111 - ASSURANCES DES BÂTIMENTS SOCIAUX	0,00	-42 416,68
CH6613631 - ASSURANCES DU PERSONNEL	0,00	0,00
CH6614101 - ASSURANCE CREDIT DU F.G.A	0,00	0,00
CH6619001 - ASSURANCES DIVERSES	0,00	-293 272,03
CH6619991 - AUTRES ASSURANCES	0,00	0,00
CH6631111 - IMPRIMÉS	0,00	0,00

CH6631121 - FOURNITURES BUREAU INFORMATIQUES	0,00	-221 400,00
CH6631131 - FOURNITURES BUREAU DIVERSES	0,00	-1 325 770,00
CH6642221 - TÉLÉPHONE FAX	0,00	0,00
CH6642231 - EQUIPEMENTS INFORMATIQUES	0,00	0,00
CH6671121 - AUTRES FOURNITURES ÉQUIPEMENTS INFORMATIQUES CONSOMMÉS	0,00	0,00
CH6681111 - FOURNITURE CONSOMMÉ D ÉLECTRICITÉ, GAZ ET EAU LOCAUX PROFESSIONNELS	0,00	-12 100,00
CH6681191 - AUTRES FOURNITURES CONSOMMÉES LOCAUX PROFESSIONNELS	0,00	-828 502,12
CH6692111 - AUTRES CHARGES EXCEPTIONNELLES	0,00	0,00
CH6692131 - AMENDES ET PÉNALITÉS	0,00	0,00
CH6812101 - DOTATIONS AUX PROVISIONS POUR CRÉANCES DOUTEUSES DE LA	0,00	0,00
CH6819101 - DOTATIONS AUX PROVISIONS SUR AUTRES CRÉANCES DOUTEUSES	0,00	-91 000,00
CH6821411 - DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS DU MATÉRIEL ET OUTILLAGES	0,00	-729 182,67
CH6821611 - DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS DES ÉQUIPEMENTS DE BUREAUX	0,00	-1 327 835,95
CH6821711 - DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS DES AMÉNAGEMENTS ET INSTALLATIONS	0,00	-422 607,12
CH6822411 - DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS MOBILIERS ET ÉQUIPEMENTS MÉNAGER	0,00	-119 929,81
CH6822511 - DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS AMÉNAGEMENTS SOCIAUX	0,00	0,00
CH6862111 - PERTES SUR CRÉANCES IRRÉCUPÉRABLES SUR OPÉRATIONS AVEC LA CLIENTÈLE	0,00	-20,48
CR9905101 - CONTREPARTIE CAUTIONS, AVALS ET AUTRES GARANTIES REÇUS D ÉTABLISSEMENTS DE CRÉDIT	0,00	137 802 313,93
CR9905119 - CONTREPARTIE GARANTIES REÇUES DE LA CLIENTÈLE	0,00	15 549 542 402,29
ED9039111 - AUTRES ENGAGEMENTS EN FAVEUR LA CLIENTÈLE	0,00	-945 762 530,78
ED9131111 - DÉBITEURS PAR CAUTIONS	0,00	-137 802 313,93
ER9141911 - AUTRES GARANTIES REÇUES	0,00	-9 078 812 078,23
ER9161111 - GARANTIES AU FINANCEMENT	0,00	-6 470 732 324,06
LS3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-42 933 302 315,32
PQ3693081 - POSITION EQUIVALENTE NOK	0,00	-408 026,79
PQ3693111 - POSITION EQUIVALENTE CHF	0,00	-156 162 239,69
PQ3693121 - POSITION EQUIVALENTE GBP	0,00	-22 632 896,53
PQ3693181 - POSITION EQUIVALENTE CAD	0,00	-3 285 237,33
PQ3693191 - POSITION EQUIVALENTE USD	0,00	-2 125 439 754,84
PQ3693331 - POSITION EQUIVALENTE EUR	0,00	4 622 578 947,15
PR7019101 - COMMISSIONS TAXABLES	0,00	13 000,00
PR7019702 - COMMISSIONS SUR OPÉRATIONS INTERNE AU RÉSEAU	0,00	3 500,00
PR7020104 - INTÉRÊTS SUR CRÉDITS D INVESTISSEMENT LONG TERME POUR L AGRICULTURE ET LA PÊCHE DISPOSITIF AIDÉ	0,00	335 570,23
PR7020105 - INTÉRÊTS BONIFIÉ SUR CRÉDIT INVESTISSEMENT LT AGRICULTURE ET PÊCHE DISPOSITIF AIDÉ PAYÉ PAR LE TRÉSOR	0,00	83 258 869,36
PR7020308 - INTÉRÊTS BONIFIÉS SUR CRÉDITS DE CAMPAGNE POUR L AGRICULTURE ET LA PÊCHE PAYÉ PAR LE TRÉSOR	0,00	43 983 825,46
PR7020315 - INTÉRÊTS SUR CRÉDITS DE TRÉSORERIE POUR LES AUTRES SECTEURS (HORS AGRICULTURE ET PÊCHE)	0,00	23 430,74
PR7020329 - INTÉRÊTS SUR AVANCES SUR CRÉANCES NÉES ET NON CONSTATÉES /	0,00	0,00
PR7020332 - INTÉRÊTS SUR AVANCES SUR MARCHANDISES	0,00	0,00
PR7020333 - INTÉRÊTS SUR CRÉDIT DE STOCKS	0,00	0,00
PR7020421 - INTÉRÊTS SUR CRÉDITS D ÉQUIPEMENT MOYEN TERME AGRICULTURE ET PÊCHE	0,00	-43 570,59
PR7020425 - INTÉRÊTS SUR CRÉDITS D ÉQUIPEMENT MOYEN TERME POUR LES AUTRES SECTEURS (HORS AGRICULTURE ET PÊCHE)	0,00	3 763 677,03

PR7020446 - INTÉRÊTS SUR CRÉDITS D ÉQUIPEMENT MOYEN TERME AGRICULTURE ET PÊCHE DISPOSITIF AIDÉ	0,00	137 288,93
PR7020447 - INTÉRÊTS BONIFIÉS SUR CRÉDITS D ÉQUIPEMENT MT AGRICULTURE ET PÊCHE DISPOSITIF AIDÉ PAYÉ PAR LE TRÉSOR	0,00	0,00
PR7020521 - INTÉRÊTS SUR CRÉDITS D ÉQUIPEMENT MOYEN TERME DISPOSITIF AIDÉ HORS PÊCHE ET AGRICULTURE	0,00	341 233,88
PR7020522 - INTÉRÊTS BONIFIÉS SUR CRÉDITS ÉQUIPEMENT MT DISPOSITIF AIDÉ AUTRES SECTEURS PAYÉ PAR LE TRÉSOR	0,00	0,00
PR7020613 - INTÉRÊTS BONIFIÉ SUR CRÉDITS D INVESTISSEMENT MT POUR L AGRICULTURE ET LA PÊCHE PAYÉ PAR LE TRÉSOR	0,00	3 113 544,45
PR7020951 - INTÉRÊTS SUR CRÉDIT AGRICOLE RFIG	0,00	32 738,50
PR7021015 - INTÉRÊTS SUR RÉÉCHELONNEMENT COURT TERME POUR L	0,00	0,00
PR7021810 - COMMISSION SUR ENCAISSEMENTS DE CHÈQUES	0,00	313 250,00
PR7021912 - INTÉRÊTS PERÇUS SUR CRÉDITS À LA CLIENTÈLE NON TAXÉS	0,00	0,00
PR7022011 - INTÉRÊTS SUR COMPTES ORDINAIRES DÉBITEURS	0,00	7 136 147,78
PR7022320 - COMMISSIONS SUR RETRAIT ESPÈCES PAR CHÈQUE SUR COMPTE COURANT	0,00	310 350,00
PR7022420 - COMMISSIONS D EMISSION REJET CHÈQUE	0,00	347 000,00
PR7022510 - COMMISSIONS SUR VIREMENTS ÉMIS EN INTRABANCAIRE	0,00	1 703 069,02
PR7023900 - AUTRES COMMISSIONS	0,00	3 250,00
PR7024215 - INTÉRÊTS SUR CRÉDITS D ÉQUIPEMENT LONG TERME DISPOSITIF AIDÉ HORS PÊCHE ET AGRICULTURE	0,00	1 336 868,23
PR7024216 - INTÉRÊTS BONIFIÉS SUR CRÉDITS D ÉQUIPEMENT LONG TERME DISPOSITIF AIDÉ AUTRES SECTEURS PAYÉ PAR LE TRÉSOR	0,00	23 914 776,24
PR7024502 - INTÉRÊTS SUR CRÉDITS D ÉQUIPEMENT LONG TERME POUR LES AUTRES SECTEURS (HORS AGRICULTURE ET PÊCHE)	0,00	4 539 615,06
PR7024603 - INTÉRÊTS BONIFIÉS SUR CRÉDITS D ÉQUIPEMENT LONG TERME POUR LES AUTRES SECTEURS PAYÉ PAR LE TRÉSOR	0,00	6 312 820,09
PR7028031 - INTÉRÊTS SUR RÉÉCHELONNEMENT MOYEN TERME POUR LES AUTRES SECTEURS	0,00	539 832,63
PR7029101 - FRAIS DE NOTIFICATION DE CRÉDIT	0,00	3 035 872,94
PR7029111 - COMMISSIONS DE TENUE DE COMPTES CHÈQUES DZD	0,00	0,00
PR7029121 - COMMISSIONS DE TENUE DE COMPTES COURANTS DZD	0,00	73 935 987,50
PR7029344 - FRAIS DE NOTIFICATION	0,00	33 327,22
PR7029418 - COMMISSIONS D ENCAISSEMENT CHÈQUES EN DZD	0,00	0,00
PR7029479 - COMMISSIONS D ENCAISSEMENTS D EFFETS	0,00	0,00
PR7029484 - COMMISSIONS SUR OPÉRATIONS DE TÉLÉCOMPENSATION	0,00	350,00
PR7029494 - COMMISSIONS ENCAISSEMENT AUTRES	0,00	0,00
PR7029611 - COMMISSIONS SUR SEVICE WEB	0,00	381 600,00
PR7029802 - COMMISSIONS CRÉATION /REMPLACEMENT MASTERCARD	0,00	3 145 000,00
PR7037101 - GAINS DIFFÉRENCIELS D INTÉRÊTS SUR BTC	0,00	3 500,00
PR7039101 - COMMISSIONS DIVERSES	0,00	9 837 955,58
PR7043113 - INTÉRÊT SUR CRÉDIT-BAIL MOYEN TERME MATÉRIEL AGRICOLE	0,00	27 834 804,08
PR7043114 - INTÉRÊTS BONIFIÉS SUR CRÉDIT-BAIL MOYEN TERME MATÉRIEL AGRICOLE PAYÉS PAR LE TRÉSOR	0,00	16 038 775,49
PR7043219 - INTÉRÊTS BONIFIÉS SUR CRÉDIT-BAIL LONG TERME MATÉRIEL AGRICOLE	0,00	0,00
PR7060111 - GAINS SUR OPÉRATIONS DE CHANGE ET D ARBITRAGE	0,00	4 594 234 989,12
PR7069111 - COMMISSIONS SUR OPÉRATIONS DE CHANGE	0,00	3 139 500,00
PR7071291 - COMMISSIONS SUR AUTRES ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTÈLE	0,00	1 320 583,72
PR7072221 - PRODUITS SUR CAUTIONS	0,00	3 367 175,18
PR7083111 - COMMISSIONS PERÇUES SUR VIREMENT ALGÉRIE	0,00	326 000,00
PR7083311 - COMMISSIONS PERÇUES SUR CERTIFICATION DE CHÈQUES	0,00	3 291 500,00
PR7083411 - PRODUITS SUR OPÉRATIONS BANCASSURANCE	0,00	0,00
PR7089111 - AUTRES PRODUITS SUR PRESTATIONS DE SERVICES FINANCIERS	0,00	0,00

PR7091111 - AUTRES PRODUITS D ÉXPLOITATION BANCAIRE	0,00	0,00
PR7611211 - PRODUITS DIVERS AUTRES QUE BANQUES NON TAXÉS	0,00	0,00
PR7611911 - AUTRES PRODUITS DIVERS	0,00	0,00
PR7681161 - PRODUITS EXCEPTIONNELS	0,00	0,00
PR7761111 - PRODUITS EXTRAORDINAIRES	0,00	6 364 475,87
PR7812111 - REPRISES DE PROVISIONS SUR CRÉANCES DOUTEUSES SUR OPÉRATIONS	0,00	0,00

الملحق رقم 02: جدول حساب

النتائج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

لسنة 2020

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

AGENCE : 842

PERIODE : 12/2020

Ordre	Comptes De Resultats	Codification	Solde
1	(+) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	CP1100	1 159 259,33
2	(-) INTERETS ETCHARGES ASSIMILEES	CC1100	-632 983,01
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	248 098,19
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	-211,00
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	CPCC1300	0,00
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	CPCC1400	0,00
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	CP1500	
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITES	CC1500	
9	PRODUIT NET BANCAIRE	PNB	774 163,51
10	(-) CHARGES GENERALES EXPLOITATION	CC2600	-931 772,02
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET COR	CC2700	-21 284,00
12	RESULTAT BRUT EXPLOITATION	RBE	-178 892,51
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CREANCES IRRECOUVRABLES	CC3800	-3 556,42
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RECUPERATION SUR CREANCES AMORTIES	CP3900	0,00
15	RESULTAT EXPLOITATION	RE	-182 448,93
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CPCC4100	0,00
17	(+) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	0,00
18	(-) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	0,00
19	RESULTAT AVANT IMPOTS	RAI	-182 448,93
20	(-) IMPOTS SUR LES RESULTATS ET ASSIMILES	CR5000	0,00
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	RNE	-182 448,93